الموسم الثاني
للانصات المركزي

قوباد طالباني: يجب إزالة العقبات التي تعترض إجراء انتخابات نزيهة وشفافة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الاحد
2023/02/26
No. : 7766

دعم عربي للاستقرار وسيادة العراق

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل يلتقي قادة وشخصيات عراقية ورؤساء البرلمانات العربية
- طالباني وكربولي: استمرار التنسيق والعمل المشترك
- الاتحاد الوطني مستمر في نهجه وستراتيجياته الوطنية
- الرئيس بافل يجدد دعمه ومساندته للفنانين
- قوباد طالباني يؤكد ضرورة معالجة المشاكل عن طريق الحوار
- قوباد طالباني: يجب إزالة العقبات التي تعترض إجراء انتخابات نزيهة
- إيقاف الترفيع.. إجحاف آخر من حكومة الاقليم بحق الموظفين
- تأكيدات على تعزيز التعاون مع التحالف الدولي لمواجهة التحديات
- بيع الدولار للسياح مستمر في مطار السليمانية ومتوقف في مطار أربيل
- تقرير موسع..مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يجدد الدعم الواسع للعراق
- العراق القوي الموحد سيتغلب على جميع التحديات
- بيان: الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته
- حزمة الإجراءات الحكومية الداعمة لشريحة المتقاعدين

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- غلام محمد: شراكتنا مع العراق تواصل تطورها نحو الحلول الإنمائية الدائمة
- "يونامي" تحت أنظار المراقبين السياسيين
- د. أسعد: صناعة المحتوى في العراق.. جدلية المعايير الأخلاقية والوطنية
- زهير كاظم عبود : متى تستعيد البصرة مكانها الطبيعي؟

○ المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- محمد فوزي: "التوابع" السياسية للزلزال على الداخل التركي
- ديفيد ميليباند: زلزال تركيا وسوريا... أزمة في قلب أزمة

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- عبدي: النظام التركي يواصل أعماله العدوانية ضد الشعب الكردي
- بوتين: الكورد عقلانيون ويمكننا الاتفاق معهم في القضايا الإنسانية
- الديمقراطي الكردستاني يمنع مرور المساعدات إلى ضحايا الزلزال
- دعوة المجتمع الدولي لوقف سياسات تركيا في التهجير والتغيير الديمغرافي
- الهام احمد: تعويم النظام لا ينتج حلاً سياسياً

○ الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

- بيان قادة G7 بمناسبة مرور عام على الحرب الروسية ضد أوكرانيا
- بوتين أمام البرلمان.. 3 رسائل للروس بعد عام من الحرب
- وثيقة صينية حول التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية

○ رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- أرفيند موهان : مستقبل العولمة في عصر تنافس القوى العظمى
- د. إدريس لكريني : التفاهة.. وتصريف الأزمات

العدد: 7766... 26-02-2023

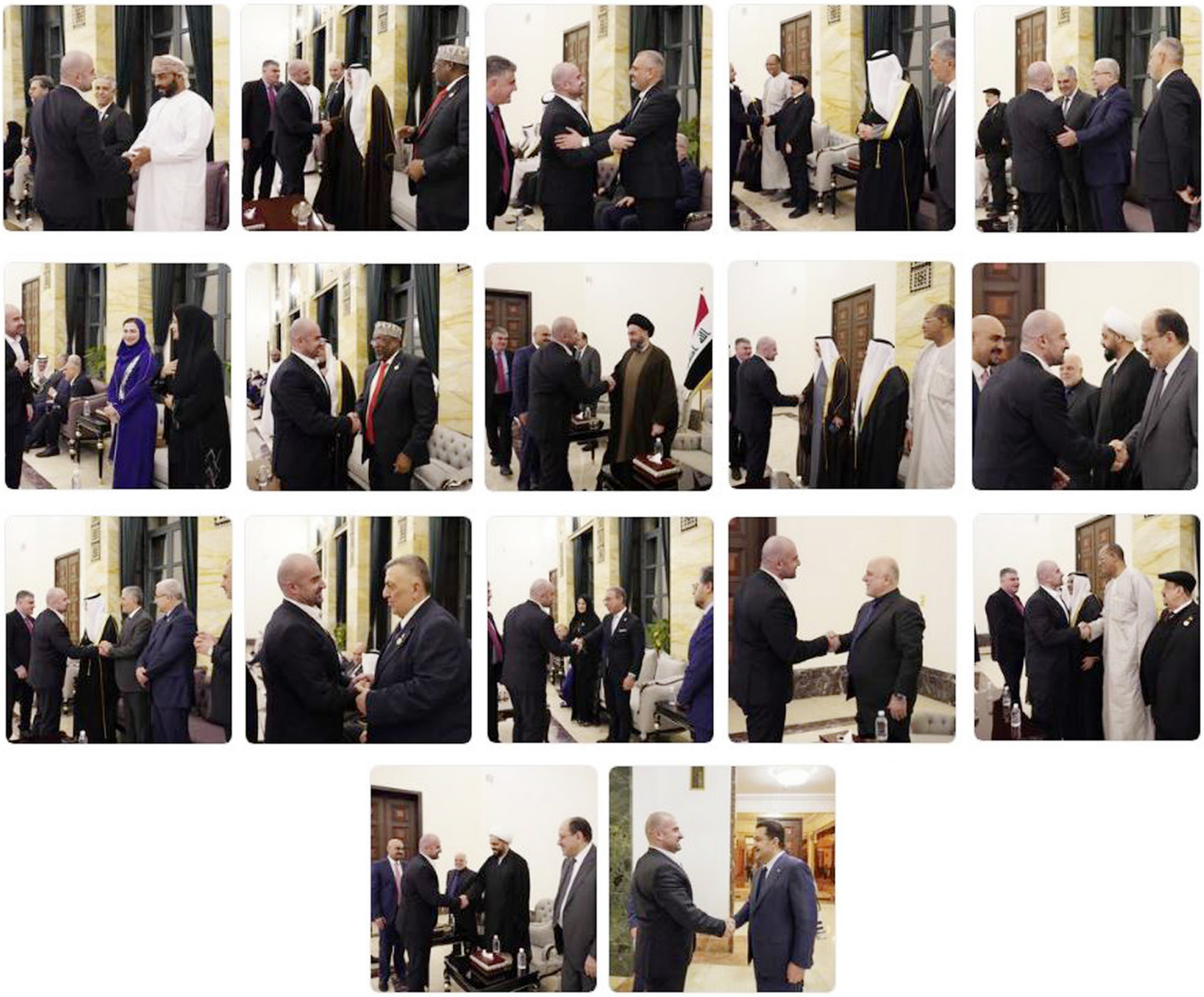

الرئيس بافل يلتقي قادة وشخصيات سياسية عراقية ورؤساء البرلمانات العربية

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم السبت ٢٠٢٣/٢/٢٥ في لقاء على شرف دولة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني قادة وشخصيات سياسية عراقية ورؤساء البرلمانات العربية المشاركين في مؤتمر اتحاد البرلمانات العربية في بغداد .

ورحب بقدوم الضيوف متمنيا ان ينعكس مقررات المؤتمر على استقرار وازدهار العراق الديمقراطي الاتحادي وسيادته.

طالباني وكربولي:استمرار التنسيق والعمل المشترك لانجاح العملية السياسية

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣ في دباشان، جمال الكربولي رئيس وفد تحالف الأنبار الموحد، وعددا من الشخصيات السياسية في التحالف.

وخلال لقاء حضره شالاو كوسرت رسول، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية، حيث تم التأكيد على استمرار التنسيق والعمل المشترك من أجل نجاح العملية السياسية وتنفيذ برامج الحكومة في الاصلاح وتقديم المزيد من الخدمات.

كما شدد الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية التاريخية بينهما، ولاسيما مع الشخصيات السياسية في الأنبار، والتي لها جذور سياسية قوية.

وتطرق الرئيس بافل جلال طالباني الى الوضع السياسي في البلد وآخر التطورات بشأنه، وقال: «يجب أن تتواصل جهودنا باتجاه التوصل الى الحل الجذري والنهائي، وأن يكون الدستور هو الفيصل لحل المشاكل.

الاتحاد الوطني مستمر في نهجه وستراتيجياته الوطنية

بحث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مع ماكسيم روبين القنصل الروسي العام الجديد في إقليم كوردستان، السبت ٢٠٢٣/٢/٢٥ ، المشهد السياسي في الإقليم، فيما أكد الحرص على حماية المصالح العامة والعليا.

واستقبل، الرئيس بافل ماكسيم روبين القنصل الروسي العام الجديد في إقليم كوردستان"، وشهد اللقاء بحث المشهد السياسي في كوردستان وآخر التطورات والمستجدات المتعلقة بالوضع في الإقليم ومساعي الاتحاد الوطني من أجل توفير حياة آمنة ومستقرة".

وقدم طالباني في بداية اللقاء التهاني للقنصل الروسي الجديد، معربا له عن الأمل في النجاح بمهامه، مبديا استعداد الاتحاد الوطني الكوردستاني لتقديم كافة أشكال الدعم والتنسيق في سبيل إنجاح مهام أعماله.

وقال طالباني إن "الاتحاد الوطني مستمر في نهجه وستراتيجياته الوطنية لتأمين حياة مستحقة للمواطن وتقديم خدمات أكثر له"، مؤكدا أنه "يحرص على حماية المصالح العامة والعليا".

الرئيس بافل يجدد دعمه ومساندته للفنانين

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣ في دباشان، الفنانة الكوردية المعروفة بديعة دارتاش.

وخلال اللقاء، جرى بحث اوضاع الفن والفنانين في اقليم كوردستان واسباب وحلول المشاكل لتطوير المجالات المختلفة للفن وقدمت الفنانة بديعة دارتاش عدداً من المقترحات والملاحظات المهمة.

من جانبه، شكر الرئيس بافل جلال طالباني، الفنانة بديعة دارتاش تجاه عطائها الفني المستمر منذ اكثر من نصف قرن وخدماتها للاوساط الاكاديمية، وقال: انتم مثال وقدوة لنا ونحن نعتبر انفسنا مدينون لتعبكم وجهودكم.

وعن المقترحات المقدمة، أكد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني دعمه ومساندته لاتحاد الفنانين، وقال: كوردستان صاحبة ارث فني غني، وهذا مبعث فخر لنا ويجب علينا ان نعمل على تطوير هذا الارث، الاتحاد الوطني الكوردستاني كان داعماً لكم في الماضي واطمئنوا باننا سنستمر في دعمكم في المستقبل ايضا.

قوباد طالباني يؤكد ضرورة معالجة المشاكل عن طريق الحوار

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، يوم الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣ في اربيل، مع وفد من مجلس الشيوخ الامريكي.

وجرى خلال اللقاء، بحث الاوضاع الراهنة في اقليم كوردستان وكيفية سير عملية الاصلاح في المؤسسات، بالاضافة الى تطوير عمل المؤسسات الحكومية.

وفي هذا الصدد تحدث قوباد طالباني عن كيفية سير خطوات التسجيل البايومتري ومشاريع الخدمة والشفافية في الواردات وتسجيل الشركات بشكل الكتروني وانهاء الروتين والقضاء على الفساد وقال: كل تلك المشاريع قطعت اشواطاً جيدة بقدراتنا المحلية والاستشارة الخارجية وسنعلن قريبا عن تحويل شؤون المؤسسات الحكومة الى النظام الالكتروني.

في جانب آخر من الاجتماع بحث الجانبان آلية سير خطوات الاصلاح في قوات البيشمركة، بالاضافة الى مناقشة الاوضاع السياسية داخل اقليم كوردستان والعلاقات بين اربيل وبغداد، وأكد قوباد طالباني ضرورة معالجة المشاكل السياسية عن طريق الحوار من اجل حماية المصلحة العامة.

PUKmedia

قوباد طالباني:يجب إزالة العقبات التي تعترض إجراء انتخابات نزيهة وشفافة

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان الخميس ٢٠٢٣/٢/٢٣ في أربيل، القنصل الألماني العام في إقليم كورستان كلاوس شترايشر، وبحثا المشهد السياسي في الإقليم.

وأشار قوباد طالباني إلى ضرورة حل الخلافات تعزيزا لمكانة وثقل الإقليم حيال التحديات.

وفيما يخص العلاقات بين أربيل وبغداد، أكد نائب رئيس حكومة الاقليم، أن «خيارنا الأول والأخير هو التوصل إلى اتفاق شامل وطويل الأمد، وهذا يصب في صالح المواطنين في العراق وكوردستان».

وفيما يتعلق بإصلاحات وزارة البيشمركه أشار طالباني إلى ضرورة عدم السماح للخلافات السياسية بالتأثير على سير تلك الإصلاحات، مقدما للمسؤول الألماني نبذة عن سير الإصلاحات وتقدمها.

وعلى الصعيد الداخلي في إقليم كوردستان، أشار نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني إلى ضرورة إجراء الانتخابات وعدم تأخرها أكثر، كما أنه من المهم أيضا إزالة العقبات التي تعترض إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، لرفع ثقة المواطنين فيها.

PUKmedia

إيقاف الترفيع.. إجحاف آخر من حكومة الاقليم بحق الموظفين

منذ اكثر من ٧ سنوات تقوم حكومة اقليم كوردستان باقتطاع مخفي لرواتب الموظفين في اقليم كوردستان، وفي الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان هذا الاقتطاع المخفي مستمر منذ اكثر من ٤ سنوات.

ويقول نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كوردستان ان هذا الاقتطاع هو إجحاف بحق الموظفين وهناك تقصير من قبل الحكومة في مجال ترفيع الموظفين.

عدد الموظفين حسب نظام التسجيل البايومتري يبلغ ١ مليون و٢٤٩ الفا و٤٨١ موظفا ومن بين هؤلاء ٤٨٣ الف موظف مدني اوقفت الحكومة ترفيعاتهم وتستمر في هذا الاقتطاع المخفي.

ماهو الاقتطاع المخفي؟

الاقتطاع المخفي لرواتب الموظفين المدنيين والذي ينفذ من قبل حكومة اقليم كوردستان عن طريق ايقاف ترفيعاتهم وبسبب هذا يخسر كل موظف نحو ٦٠ الى ١٠٠ الف دينار شهرياً.

الاقتطاع مستمر منذ ٧ سنوات وشهرين

وفقا لمتابعة من قبل الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA، فإن ايقاف ترفيعات الموظفين بدأ في عهد الكابينة الثامنة لحكومة اقليم كوردستان في يوم ٢٠١٦/١/١، حيث دخل القرار حيز التنفيذ وهو مستمر منذ

٧ سنوات وشهرين، ومنذ اكثر من ٤ سنوات تقوم الحكومة الحالية بالاستمرار في تنفيذ هذا الاقتطاع الشهري.

الاقتطاع المخفي نفذ بتعليمات صدرت من وزارة المالية بالرقم ١١ لسنة ٢٠١٦ حيث تقول التعليمات يجب ايقاف جميع ترفيعات الموظفين المدنيين لحين المصادقة على موازنة العام ٢٠١٦، كما نفذت هذه التعليمات في العام ٢٠١٧ والسنوات اللاحقة.

الاقتطاع المخفي.. كل موظف يخسر ٦٠ الى ١٠٠ ألف دينار شهرياً

يقول عبدالواحد محمد رئيس اتحاد معلمي كوردستان لـPUKMEDIA: بسبب ايقاف ترفيعات الموظفين يتعرض كل موظف الى اقتطاع مخفي شهرياً يبلغ من ٦٠ الف الى ١٠٠ الف دينار وهذا الامر يشمل المعلمين ايضا.

وتسبب هذا الاقتطاع المخفي المستمر منذ أكثر من ٧ سنوات، كل موظف تعرض لاقتطاع مخفي في راتبه بنحو ٥ ملايين و٤٠ الف دينار الى ٨ ملايين و٤٠٠ ألف دينار وهذه الاموال موجودة لدى الحكومة.

الاقتطاع المخفي يشمل رواتب ٤٨٣ ألف موظف

هذا الاقتطاع المخفي يطبق على ٤٨٣ ألف موظف، فالحكومة تحصل على ٢٨ مليارا و٩٨٠ ألف دينار الى ٤٨ مليارا و٣٠٠ مليون دينار من رواتب الموظفين عن طريق هذا الاقتطاع المخفي. وفي عام واحد يبلغ حجم المبلغ المقتطع من رواتب الموظفين ٣٤٧ مليارا و٧٦٠ مليونا الى ٥٧٩ مليارا و٦٠٠ مليون دينار.

يجب اعادة العمل بنظام الترفيعات

يقول عباس فتاح نائب رئيس اللجنة القانونية في برلمان كوردستان لـ PUKMEDIA: منذ ٧ سنوات توقفت ترفيعات الموظفين بذريعة عدم المصادقة على الموازنة ويجب إنهاء هذا الامر وإعادة العمل بنظام ترفيعات الموظفين والحكومة لاتملك أي ذريعة حول استمرار هذا القرار.

منذ ٥٠ شهراً تقوم الكابينة التاسعة باقتطاع رواتب الموظفين

منذ ٥٠ شهراً تقوم الكابينة التاسعة باقتطاع مخفي لرواتب الموظفين وخلال تلك الشهور استحوذت الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان على مبلغ ٢ مليار و٨٨٠ مليون دينار شهرياً الى ٤ مليارات و٨٠٠ الف دينار شهرياً. ووفقا للتحليلات والاحصائيات والارقام قامت الكابينة التاسعة بالاستحواذ على مبلغ ١ تريلون و٣٠٠ مليار و٤٠ مليون دينار الى ٢ ترليون و٣١٨ مليارا و٤٠٠ مليون دينار من رواتب الموظفين.

ويقول خبير اداري لـ PUKMEDIA: ان الاقتطاع المخفي في رواتب الموظفين هو اكثر بكثير من هذا المبلغ لان هناك موظفين يستحقون ترفيعات بدرجين او ثلاث درجات وهذه الترفيعات توقفت منذ ٨٤ شهراً.

PUKmedia

تأكيدات على تعزيز التعاون مع التحالف الدولي لمواجهة التحديات

استقبل جلال السيخ ناجي، رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات اليوم الخميس، وفدا رفيع المستوى من قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش برئاسة الكولونيل خافيير سوريا مسؤول الفريق الاستشاري لقوات التحالف في إقليم كوردستان.

وناقش الجانبان خلال اللقاء، الوضع الأمني والتنسيق الاستخباري بين القوات الأمنية في الإقليم والعراق والتحالف الدولي، حيث أكدا أهمية استمرار وتعزيز التعاون فيما بينهما من أجل التغلب على التحديات الأمنية ومواجهة المخاطر.

وأثنى جلال الشيخ ناجي على الفريق الاستشاري لقوات التحالف في إقليم كوردستان للتعاون من أجل إنجاح العمليات الأمنية والعسكرية ضد الإرهابيين وفلول داعش، مؤكدا ضرورة تواصل الجهود والمساعي لحماية أمن إقليم كودستان، معتبرا أن استمرار العلاقة مع التحالف الدولي عامل مهم لتعزيز الأمن.

وبحث الجانبان ملفات أخرى تتعلق بالأمن والاستقرار.

PUKmedia

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يجدد الدعم الواسع للعراق

*المرصد/فريق الرصد

أبدت الدول المشاركة في المؤتمر (٣٤) للاتحاد البرلماني العربي الذي أقيم ببغداد يوم السبت ٢٠٢٣/٢/٢٥، دعمها للعراق حكومة وشعباً في جميع المجالات.

وقال رئيس مجلس النواب الأردني، أحمد الصفدي، خلال المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في العاصمة بغداد: إن «العراق الآمن الموحد يشكل مصلحة للأمة العربية»، مؤكداً «دعم المملكة الأردنية الهاشمية للجهود العراقية في تحقيق تطلعات الشعب العراقي».

وأضاف أن «أرض الرافدين هي قلب الأمة النابض، والأردن ستبقى مع الشعب العراقي»، مشدداً على أن «استقرار وأمن العراق يعد ركيزة لأمن المنطقة».

وتابع أن «الأردن موقفها واضح بعد المساس بالسيادة العراقية»، مردفاً بالقول: «نؤكد على دعم رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وهو الرجل القادم من رحم التوافق الوطني والسعي الى استكمال وتعزيز مسيرة البناء الوطني العراقي، عبر برنامج متعدد الأهداف، هدفه الأول مصلحة العراق وتعزيز سيادته، كما نؤكد أننا نقف إلى جانب الاشقاء في حماية مصالحهم الوطنية».

وأصدر الاتحاد البرلماني العربي «مشروع اعلان بغداد»خلال المؤتمر الرابع والثلاثين، المقام في بغداد.

وأكد المجتمعون على دعمهم وموقفهم المتضامن مع جمهورية العراق «الشقيق»، وضرورة توفير كل ما يلزم لتعزيز استقراره وسيادته ووحدة أراضيه.

ورحبت الدول المشاركة في اعمال المؤتمر ببناء العراق لدولته الحديثة القائمة على مؤسسات وطنية ديمقراطية قادرة على دفع الاشقاء العراقيين نحو مزيد من التنمية والازدهار والتقدم، مشيدين بأهمية الدور العراقي وفاعليته

على المستويات العربية والإقليمية والدولية.

وشدد المؤتمر على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لتكون مؤثرا ايجابيا وفاعلا في دبلوماسية البلدان العربية بهدف النهوض بواقع تلك البلدان وتحقيق الإصلاح والتنمية المستدامة.

وتضمن إعلان بغداد أيضاً تاكيد المجتمعين على الموقف التضامني الداعم والراسخ للقضية الفلسطينية، مجددين مطالباتهم لمجلس الأمن الدولي بحل مشكلة الشعب الفلسطيني بانشاء دولة مستقلة له عاصمتها القدس.

كما أكد المجتمعون تضامنهم مع دولة سوريا، وتشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي للتأكيد على دعمها والوقوف مع شعبها واستمرار تقديم الامكانات اللازمة للوقوف مع السوريين بعد حادث الزلزال الذي أصاب عددا من المدن والقرى فيها، وضرورة العمل العربي المشترك على كافة المستويات لعودة سوريا الى محيطها العربي وممارسة دورها في الساحات العربية والاقليمية والدولية.

انطلاقة المؤتمر

وانطلقت السبت اعمال المؤتمر الثاني والاربعين للاتحاد البرلماني العربي في بغداد برئاسة الاستاذ محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب العراقي تحت شعار (الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته) بمشاركة رؤساء البرلمانات والوفود العربيَّة ورئيس البرلمان العربي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط

نص كلمة الحلبوسي

وفي افتتاح المؤتمر الذي عقد في القصر الحكومي، استهل رئيس الاتحاد البرلماني العربي الحلبوسي كلمته بتقديم خالص الشكر للاشقاء العرب على دعمهم أن يكون المؤتمر الرابع والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي برئاسةِ العراق، مرحبا باسم الشَّعب العراقيّ من أقصى جبال كردستان إلى بصرة الخليج بحضور رؤساء البرلمانات العربية والوفود المرافقة لها في بغدادَ العروبة والسَّلام والتَّضامن الأخويِّ بعد مضي أربعين عاما على استضافة المؤتمر،فيما ياتي نص كلمة رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي:

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

أصحاب السيادة والمعالي والسعادة، رؤساء البرلمانات والوفود العربية

معالي رئيس البرلمان العربي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البدء أن أتقدَّم إليكم بالشكر الجزيل على دعمكم في أن يكون المؤتمرُ الرابع والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي برئاسةِ العراق.

كما أودُّ أن أرحِّب بكم باسم الشَّعب العراقيِّ من أقصى جبال كردستان إلى بصرة الخليج ثغر الوطن الباسم، وأنتم بين أهلكم وإخوانكم في بغدادَ العروبة والسَّلام والتَّضامن الأخويِّ. وأن أحيِّي هذا الجمعَ الكريم من أشقَّائنا العرب، رؤساء البرلمانات والوفود العربيَّة، الذين يحطُّون رحالهم في بغدادَ اليوم بعد مضي نحو أربعينَ عاماً على آخر استضافة لها لمؤتمرنا هذا.

أصحاب المعالي السادة الرؤساء

تشكّل هذه القمَّةُ البرلمانية خطوةً مهمةً في سبيل تعزيز العلاقات الوثيقة بين بلداننا الشقيقة، وتحديث أدواتها ووسائلها، وتحويل النظري في جداولها وخططها إلى عمليّ في ميدانها، كما نقدِّر عالياً الشعارَ الذي تحمله هذه الدورة بخصوص دعم العراق، مؤمنين أن النوايا والقلوبَ لأشقائنا أشدُّ بلاغةً وتعبيراً من كلّ ما قيل وسيُقال بهذا الخصوص، وهذا مانتطلَّع له الآن ولاحقاً، ونعي أهميةَ هذه المساندة العربية في المضي قدماً لعراقٍ آمنٍ، وشرقٍ أوسطَ مستقرّ، ووطنٍ عربيّ ينمو ويتقدَّم بموازاة حاجات العصر ومتطلبات المرحلة الحالية والمقبلة.

كما تنتظر أعمالُ المؤتمر الرابع والثلاثين الكثيرَ من المخرجات في نقاشاتِه وطروحاتِه لقضايا الأمَّة العربية، ومستجدات الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والمهم العاجل.

السيدات والسادة رؤساء الوفود العربية
أصحاب المعالي

لقد آن الأوانُ للبيت العربي أن يوحِّدَ الجهودَ، ويَنبذَ الخلافات الجانبية؛ للوقوف أمام التحديات الراهنة دولياً وإقليمياً من خلال صياغةِ استراتيجيةٍ شاملةٍ وواقعيةٍ تجاه المشكلات العالقة منذ فترة طويلة، فالعالم اليوم يمرُّ بظروف صعبة للغاية، تتطلَّب عملاً تشاركياً وجهوداً استثنائيةً وتكثيفاً للمساعي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن، وفي مقدمة تلك القضايا قضيةُ الأمن الغذائي التي بحثناها في اللقاء البرلماني العربي في القاهرة، وما يترتب على جميع الخططِ المعروضة من جهودٍ حكوميةٍ لتنفيذِها على أرض الواقع.

السيدات والسادة

في هذا المحفل نعبِّر عن رفضنا لاعتداءات قوات الاحتلال الصهيوني، وتجاهله لكلِّ القيم والمبادئ الإنسانية بحقِّ الأشقاء الفلسطينيين، ونكرِّر تأكيدَنا اليوم على موقفِنا الثابتِ والمبدئي من القضيةِ الفلسطينية، ومهما مرَّ الوقتُ وتغيَّرت الظروفُ الدولية فإننا ننطلق من رؤيةٍ وإيمانٍ راسخٍ بأحقية إخوانِنا الفلسطينيين بإقامةِ دولتِهم الفلسطينية المستقلَّة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا السياق أيضاً، نعبِّر جميعاً عن رفضنا القاطع للإساءة للأديان والكتب السماوية، ولا سيما المحاولات المتكرِّرة التي حاولت وتحاول أن تعتدي على القرآن الكريم وقدسيته، في الوقت الذي ندعو فيه إلى احترام الأديان والمقدَّسات بجميع تنوُّعاتها.

أيها الإخوة والأخوات

لقد مرَّ الأشقَّاء في سوريا في الأيام الأخيرة بظروف صعبة إثر الزلزالِ المدمرِ الذي ضرب مدناً عزيزةً وغاليةً من أرجاء البلاد، وأوقع أضراراً بالغة بالأرواح والممتلكات، وكلُّ ذلك يلزمُنا جميعاً بالسعي والاستمرارِ في واجب المساندة والدعم إلى حين إنجلاءِ تداعيات الأزمةِ وآثارِها الصعبة.

ونحن ندعو اليوم إلى أن تتبنَّى الدول العربية على كافة المستويات البرلمانية والحكومية قراراً نهائياً بعودة سوريا إلى محيطِها العربي، وإلى ممارسة دورِها العربي والإقليمي والدولي بشكلٍ فاعلٍ، والعمل الجاد لاستقرار هذا البلد العربي الشقيق، و إعادة تاهيل بناه التحتية، وعودة أشقائنا السوريين، الذين هجَّرتهم الحرب، إلى ديارهم وبلادهم معزَّزين مكرمين.

وفي الختام، أجدِّد الترحيبَ بكم وبالوفود المرافقة لكم، باسمي ونيابةً عن جميعِ ممثلي الشعب في مجلس النواب العراقي، متمنياً لكم طيبَ المقام بين أهلِكم وفي بلدِكم الثاني.

الاردن:

من جهته، اكد رئيس مجلس النواب الأردني السيد احمد الصفدي، دعم بلاده لجهود العراق الرامية إلى تعزيز التعاون وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية الشقيقة، مبينا ان استقرار العراق يعد ركيزة أساسية لأمن البلاد العربية والمنطقة، مشددا على اهمية حسن الجوار واحترام الشؤون الداخلية التي تشكل منطلقا للعلاقات الدولية المؤدية الى الاستقرار.

الامارات

وشدد رئيس مجلس الشورى الاماراتي السيد صقر غباش على اهمية التنسيق البرلماني وتوحيد المواقف العربية على مستوى القضايا المشتركة وتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية وفتح أبواب التعاون والتكاتف من أجل تحقيق التكامل العربي، فضلا عن دعوته الى ضرورة تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي باعتباره المظلة الجامعة للبرلمانات العربية، موجها الشكر والتقدير للجهود التي بذلت في سبيل إنجاح العمل البرلماني العربي، معربا عن أسفه لما تعرضت له سوريا الشقيقة بسبب كارثة الزلزال.

الجزائر

وأشار رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السيد ابراهيم بوغالي الى أن اجتماعنا في بغداد جاء لتعزيز وترسيخ روابط الأخوة العربية والوقوف صفا واحدا في مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه الوحدة العربية، مؤكدا دعم بلاده للمؤتمر الرامي الى تعزيز الاستقرار في العراق وجميع الدول العربية.

سوريا

من جانبه، قدم رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية السـيد حموده صباغ شكره للأشقاء العرب والدول الصديقة الذين عبروا عن عميق شعورهم ومساندتهم وتعازيهم الصادقة للشعب السوري جراء الزلزال المدمر الذي ضرب عدداً من المحافظات السورية، مؤكدا على ضرورة استمرار تنسيق العلاقات البرلمانية العربية وتوطيدها والبناء عليها للتصدي معاً لقوى الهيمنة والاحتلال والإرهاب.

الصومال

ودعا رئيس مجلس الشعب الصومالي الشيخ محمد ادم نور الى دعم مساعي العراق في اعادة الاعمار وتعضيد الاستقرار وصون وحدة النسيج الوطني، ومسيرته نحو الاستقرار وتعزيز قدراته في مواجهة التحدياتـ مثمنا جهود الحكومة العراقية في مكافحة الارهاب.

سلطنة عمان

وثمن رئيس مجلس شورى سلطنة عمان الشيخ خالد بن هلال، دور بغداد حاضرة بلاد الرافدين والحضارات الانسانية لاحتضان الاجتماع البرلماني العربي، مضيفا ان المؤتمر يأتي لترسيخ العمل العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه البلدان العربية.

فلسطين

واشاد رئيس مجلس النواب الفلسطيني بدور رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب العراقي لدعمه المواقف العربية في المحافل الدولية، مطالبا بمساندة الشعب السوري للخروج من ازمة الزلزال فضلا عن تقديم المساعدات المالية لهم وإغاثة المنكوبين، مؤكدا اهمية عودة سوريا لمكانتها بين الدول العربية ورفع الحصار عنها منوها الى ضرورة ايقاف الممارسات القمعية للاحتلال الصهيوني واعتداءاته ضد الشعب الفلسطيني.

مصر

وأثنى رئيس مجلس النواب المصري السيد حنفي الجبالي على دور العراق في مواجهة التحديات التي مر بها وتحقيقه الانتصارات على الصعيد الامني والاقتصادي، مشيرا الى سعي مصر لترجمة رؤيتها لعراق مستقر وامن وانتقال خطط التعاون الثنائي من مرحلة النوايا والتشاور الى مرحلة الشروع في اتخاذ الخطوات التنفيذية التي تكفل ترسيخ التعاون الاقتصادي بين البلدين خاصة في مشروعات اعادة الاعمار والبنى التحتية في العراق، لافتا الى ان عراقا مستقرا وقويا يعد اضافة محورية لا غنى لمنظومة الامن القومي العربي.

اليمن

من جانبه، اعرب رئيس مجلس النواب اليمني السيد سلطان سعيد البركاني عن تقديره للدور المحوري الذي يمثله العراق في المنطقة العربية من خلال دعم تحقيق الوحدة والتنمية، منوها الى حاجة العراق لدعم الدول العربية من اجل الاستقرار والبناء.

قطر

وعبر رئيس مجلس الشورى القطري السيد حسن بن عبدالله الغانم عن فائق الاحترام للجهود التي حققها العراق في تحقيق الازدهار لا سيما نجاحه في تنظيم بطولة خليجي ٢٥ التي اقيمت في البصرة وكسرت الصورة النمطية السلبية عن العراق، مستنكرا بالوقت ذاته الاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الشقيق واخرها اقتحامه لمدينة نابلس التي ادت الى استشهاد اكثر من عشرة اشخاص.

ليبيا

وفي كلمته اثناء المؤتمر، اشار رئيس مجلس التواب الليبي السيد عقيلة صالح عيسى الى ان المنطقة العربية بأمس الحاجة الى التنسيق وتوحيد المواقف لتحقيق التعاون والتضامن مع جميع شعوب البلدان العربية.

وأكد النائب الاول لرئيس مجلس النواب البحريني السيد عبد النبي سلمان على ضرورة تعزيز الامن والاستقرار في العراق ودعم مؤسساته الدستورية ونبذ التعصب والكراهية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، داعيا الى مساندة العراق بجهوده في كافة المجالات لا سيما المجال الاقتصادي.

النائب الأول لرئيس مجلس النواب العرقي

وتحدث النائب الأول لرئيس مجلس النواب العرقي محسن المندلاوي في كلمة باسم العراق، مبينا فيها ان بث ثقافة التسامح وتقبل الاخر ونبذ الافكار المتطرفة كفيلة بالقضاء على جذور الارهاب، مطالبا بإتخاذ موقف حازم لحماية حقوق الدول العربية وحصصها من الأمن المائي، مؤكدا على أهمية الارتقاء بالواقع الاقتصادي والتجاري

والاستثماري في الوطن العربي، من خلال تبني المجالس النيابية للتشريعات الضرورية واللازمة بهذا الصدد.

وقال المندلاوي أن "العراق قطع شوطاً كبيراً في النصر على الإرهاب امنياً وعسكرياً، ويسعى في المرحلة الحالية لتحقيق النصر الفكري والثقافي على جميع منابع واشكال التطرف والتعصب المؤدي إلى العنف، لافتا الى ترحيب العراق بتقديم الدعم لسوريا ومساعدتها في عمليات الاغاثة ومساندة المنكوبين جراء الزلزال، اضافة الى تاكيده لموقف العراق الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وانهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف.

المغرب

وبين الوفد المغربي في كلمة القيت نيابة عن رئيس الوفد حسن بن عمر ان بعد المسافة بين العراق شرق الوطن العربي، والمغرب في جزئها الغربي لم يمنع التواصل والتعاون ولم ينقطع التعاون بين البلدين الشقيقين منذ القرن السابع، مشددا على ضرورة الوقوف مع العراق ومساندة وحدته ورفاهيته وعزته، مشيرا الى دور العراق بدعمه لاستقلال المملكة المغربية في الامم المتحدة.

الكويت

وأشاد رئيس وفد مجلس الامة الكويتي ثامر سعد الظفيري بتطلعات العراق في النهوض والاستقرار، مهنئا العراق بنجاحه في إحتضان بطولة كأس الخليج لكرة القدم بعد غياب طال ٤٤ سنة عن استضافة البطولة، لافتا الى ان استقرار العراق وأمنه جزء لا يتجزأ عن امن دول الخليج العربي، مرحبا بالوقت نفسه بمساعي الربط الكهربائي بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، فيما دعا الى حل المسائل العالقة بين العراق والكويت ومنها استمرار التفاوض لاستكمال ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين.

لبنان

وقدم عضو الوفد اللبناني المشارك في المؤتمر ايوب حميد الشكر والامتنان للدول العربية وبضمنها العراق لدعمهم لبنان في الازمة الاقتصادية التي يمر بها، داعيا الى ايجاد حلول والية لأرصدة الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي المالية في البنوك اللبنانية، متابعا ان المؤتمر الذي تحتضنه بغداد يدل على استعادة العراق دوره كحجر رحى في توثيق العلاقات بين الدول العربية، معلنا مساندة بلاده لإعادة مقر الاتحاد البرلماني العربي الى الجمهورية العربية السورية.

واعلن محمد الحلبوسي عن تشكيل وفد نيابي من الاتحاد البرلماني العربي لزيارة الجمهورية العربية السورية دعما للاشقاء ومساندتهم في محنتهم، فيما جرى تكريم عدد من نواب الشعب البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر بجائزة التميز البرلماني.

هذا و تلا الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي في ختام المؤتمر، مشروع إعلان بغداد والذي تضمن دعم رؤساء البرلمانات والوفود وتضامنهم مع جمهورية العراق وضرورة توفير كل ما يلزم لتعزيز استقراره وسيادته ووحدة اراضيه ووقوفهم الدائم والراسخ وبكل الامكانات الى جانب الاشقاء العراقيين، مؤكدا ان المؤتمر ينعقد في وقت يستلزم اعادة الزخم لقيم التضامن والتلاحم والتعاضد بين الشعوب العربية، والترحيب ببناء العراق لدولته الحديثة القائمة على مؤسسات وطنية وديمقراطية قادرة على دفع العراقيين باتجاه مزيد من التنمية والازدهار والتقدم.

العراق القوي الموحد سيتغلب على جميع التحديات

كلمة رئيس البرلمان العربي عادل بن عبد الرحمن العسومي أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

صاحب المعالي الأخ العزيز الأستاذ محمد الحلبوسي

رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية

السيدات والسادة... الحضور الكريم،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني أن أشارك في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، معرباً عن خالص والشكر وعظيم التقدير إلى أخي العزيز صاحب المعالي الأستاذ محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب

بجمهورية العراق، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وحسن تنظيم أعمال هذا المؤتمر، مثمناً ما بذله الأشقاء في برلمان جمهورية العراق من جهود مُقدرة في هذا الشأن.

واسمحوا لي أن أنقل تحيات أعضاء البرلمان العربي إلى شعب بلاد الرافدين العظيم، صاحب الحضارة العريقة، التي أسهمت في تشكيل الإنسانية جمعاء منذ فجر التاريخ. كما أثني على اختيار موضوع المؤتمر، والذي تم تخصيصه حول "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"، وهذا أقل ما يمكن أن نقدمه، نحن البرلمانيين، إلى أشقائنا في العراق، لا سيَّما في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها، والتي تحتاج إلى كل دعم عربي في المقام الأول والأخير.

أصحاب المعالي والسعادة... الحضور الكريم،،

إن البرلمان العربي يُقدر ويثمن التضحيات الكبيرة التي تَحملها الشعب العراقي العظيم، من أجل التغلب على ما واجهه من تحديات شديدة التعقيد على مدار السنوات الماضية، من إرهاب، وأزمات سياسية واقتصادية، وتدخلات خارجية في شئونه الداخلية، حتى تمكن، بفضل من الله تعالى، ثم بجهود أبنائه البواسل، من استرجاع مؤسسات الدولة، وترسيخ دولة الدستور والقانون والمؤسسات، وصون وحدة نسيجها الوطني، فضلاً عن القضاء على أخطر تنظيم إرهابي عرفه العالم المعاصر.

وإن إقامة مؤتمرنا اليوم على أرض جمهورية العراق لهو خير دليل على ما تحقق من أمن واستقرار، ندعو الله أن يديمه على شعب العراق العزيز. والحقيقة أن اجتياز العراق هذه المرحلة الصعبة، أثبت للعالم أجمع، أن العراق القوي والمُوحَد، قادر رغم كل الظروف، أن يتغلب على كل التحديات، بسواعد أبنائه المخلصين.

ولا شك في أن كل هذه النجاحات، وهذا النصر الذي حققه العراق في محاربة الإرهاب، ما كان ليكتمل إلا بتلاحم الشعب العراقي بكل مكوناته وطوائفه، في إطار الوحدة الوطنية التي ندعمها وندعو إلى تعزيزها وترسيخها، كما نؤكد دعم البرلمان العربي التام لسيادة العراق ورفض وإدانة أي اعتداءات أو تدخلات خارجية في الشأن العراقي الداخلي، لأن أمن واستقرار العراق، هو ما يصبو إليه الشعب العربي، المتطلع إلى عودة العراق لدوره الفاعل، على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

الحضور الكريم،،

إن مؤتمرنا اليوم، يمثل فرصة مهمة لحشد الدعم العربي لأشقائنا في العراق، حكومةً وشعبًا، ومساندتهم في جهودهم الحثيثة نحو تثبيت أمن واستقرار العراق، وحفظ سيادته، واستعادة مكانته التاريخية، انطلاقاً من حقيقة راسخة مُفادها، أن أمن واستقرار العراق، يعد من أهم المرتكزات التي

يستند عليها الأمن القومي العربي. وإننا على يقين تام، بأن العراق القوي والموحد، يُمثِل إضافة نوعية إلى منظومة العمل العربي المشترك على كافة المستويات.

ولعلكم تتفقون معي أن العراق يحتاج في هذه المرحلة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز حاضنته العربية، ومساعدته بكل السبل من أجل استكمال مسيرته على طريق البناء والتنمية والتطوير، وهو ما يتطلب الانخراط العربي بكثافة في مشروعات إعادة البناء والإعمار، على نحو يساهم في تحقيق نقلة تنموية كبيرة، تحقق للشعب العراقي العزيز تطلعاته نحو التنمية والتقدم، وتوفير سبل الحياة الكريمة.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أُثمِن آلية التعاون الثلاثي بين كلٍ من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تمثل أحد أشكال العمل العربي المشترك، كما تعد نواة حقيقية، للبناء عليها من أجل تعزيز كافة أشكال التكاتف العربي لدعم العراق والتعاون معه في كافة المجالات.

الحضور الكريم،،،

إذا كنا نجتمع اليوم تحت عنوان "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"، فإن التحديات الراهنة التي تواجهها أمتنا العربية، تتطلب تكثيف التضامن العربي وتعزيز آليات العمل العربي المشترك على كافة المستويات، لا سيَّما وأن التحديات التي تواجهنا كثيرة وتزداد تعقيداً، وبعض هذه التحديات، هي بطبيعتها مُلِحة ولا تحتمل التأجيل في مواجهتها أو التصدي لها، ويأتي في مقدمتها أزمة الأمن الغذائي العربي.

وفي هذا السياق، فقد عقد البرلمان العربي في الحادي عشر من شهر فبراير الجاري بالقاهرة، مؤتمره الخامس مع رؤساء المجالس والبرلمانات العربية. وقد تصدى المؤتمر لقضية الأمن الغذائي العربي، وتمخضت عنه خريطة عمل برلمانية، لكيفية التعامل مع هذا التحدي، وتم بلورتها في وثيقة تحت عنوان "رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي"، وهي الوثيقة التي نتطلع إلى رفعها إلى القادة العرب في قمتهم المقبلة، للمساهمة في تعزيز الجهود البرلمانية المشتركة في التعامل مع هذا التحدي المصيري.

في الختام، أؤكد أن العراق يحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان كل عربي من المحيط إلى الخليج، ونتطلع إلى أن يشكل هذا المؤتمر خطوة جديدة نحو ترسيخ الدعم العربي لاستقرار العراق وسيادته، الذي يعد ضمانة رئيسية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

أشكركم على حسن الاستماع،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته

البيان الختامي لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي ..إعلان بغداد

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق واعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، وتلبيةً لمتطلبات الأمن العربي المشترك والتضامن العربي، على مختلف الأفق والأصعدة، انعقد في بغداد عاصمة جمهورية العراق الشقيق، المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، يوم السبت ٢٥ شباط / فبراير ،٢٠٢٣، تحت شعار «الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته».

وأكد المؤتمرون على دعمهم وموقفهم، التضامني مع جمهورية العراق الشقيق وضرورة توفير كل ما يلزم لتعزيز استقراره وسيادته ووحدة أراضيه، ووقوفهم الدائم والراسخ وبكل الإمكانات، إلى جانب الأشقاء العراقيين، فالعراق الشقيق لم يتوانى في يوم من الأيام عن مساندة ونصرة أي بلد عربي شقيق بمختلف الوسائل والطرق .

مؤكدين أن المؤتمر ينعقد في وقت استلزم منا إعادة الزخم لقيم التضامن والتلاحم والتعاضد بين الشعوب العربية، التي باتت بأمس الحاجة لتطبيق قول رسول الله : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

يُعد اجتماعنا اليوم في بغداد، أرض الحضارات القديمة والإرث التاريخي العريق، اجتماعاً يُجسد أسمى قيم التضامن العربي ومساندة الأشقاء لبعضهم، وغيرتهم على استقرار العراق الأبي وسيادته وازدهاره. ومن هذا المقام البرلماني الديمقراطي بامتياز، فإننا نجهر بأصواتنا عالياً لنقول إننا :

تدرك أن تحديات المشهد العربي الراهن تزداد صعوبة وتعقيداً في ظل ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف، التي لم يخف عليه أبداً أن أخطر ما يهدد حاضرنا العربي هو تعميق النزاعات المذهبية أو الطائفية أو السياسية.

وإذْ تُجدّدُ رَفضَنا القاطع لجميع أشكال التطرف والقتل والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب، فإننا نشد أزر الأشقاء العراقيين في حربهم ضد تنظيم داعش الدموي التكفيري وجميع فلول الجماعات الإرهابية التي تعيث فساداً وإجراماً، في أرض الرافدين لتنشر فكرها الظلامي التكفيري، ونطالب في الوقت ذاته، بتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الدول العربية والإقليمية والأسرة الدولية لوضع حد نهائي لآفة الإرهاب العابر للحدود والقارات، والذي يقتات على اضعاف الشعوب ،وخلافاتها، وتجفيف منابعه فكراً وتمويلاً وتسليحاً.

ونؤكد على ترحيبنا ببناء العراق الشقيق لدولته الحديثة، القائمة على مؤسسات وطنية ديمقراطية قادرة على دفع الأشقاء العراقيين باتجاه مزيد من التنمية والازدهار والتقدم، وذلك لأننا ندرك حقيقة ويقيناً أهمية الدور العراقي وفاعليته على المستوى العربي والإقليمي والدولي. وإذ لا يغيب عن ذاكرتنا العربية أن العراق الشقيق، كان وما يزال سباقاً لبذل أي جهد أو مسعى يصب في المصلحة الوطنية العليا للأمة العربية والإسلامية، فضلاً عن كونه البلد العربي، الذي شهد تأسيس أول دولة مدنية في التاريخ، فإننا نشيد بقدرة الشعب العراقي ووعيه وأصالته والتزامه بالثوابت الوطنية، التي كان لها بالغ الأثر في انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس المجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة. ونؤكد دعمنا للمؤسسات الدستورية العراقية ودعم جهود الحكومة العراقية بالتنمية ومحاربة الفساد وتوفير بيئة استثمارية ستساهم في توفير الخدمات للشعب العراقي الشقيق.

وانطلاقاً من واجبنا كممثلين عن الشعوب العربية وتطلعاتها وآمالها فإننا نُعرب عن عزمنا وإصرارنا عن تعزيز على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، لتكون مؤثراً إيجابياً وفاعلاً في الدبلوماسية الرسمية لبلداننا، بهدف النهوض بواقع الأمة العربية، وتلبية طموحات شعوبنا بتحقيق التقدم والإصلاح والتنمية المستدامة، فضلاً. أسس العمل المشترك والالتزام بمبادئ التضامن العربي، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة تؤسس لأمن عربي مشترك يُسهم في محاربة الإرهاب وحماية المنطقة العربية واستقرارها، الأمر الذي يُشجع على المزيد من الاستثمارات العربي والمشاريع التنموية التي تعود بالخير والرفاه على شعوبنا العربية.

وتشدّد، على جدوى وفاعلية استمرار الحوار والتشاور بين الأشقاء، بهدف تقديم رؤية واضحة تمكننا من تحديد مواطن الضعف والخلل، وتجعلنا أكثر إدراكاً وجاهزية.

ونؤكد على رفض أي فكر ، يدعو إلى الكراهية والعنصرية والإقصاء والتهميش تحت أي ذريعة كانت.

كما نحث المؤسسات الدينية والفكرية والتعليمية، للقيام بما يجب عليها بغية التصدي لأفكار التطرف والعنف والإرهاب.

يُدين الاتحاد البرلماني العربي بأشد وأقسى العبارات ويرفض العمل الهمجي والجريمة المروعة لمتطرفين من السويد أقدموا على حرق نسخة من المصحف الشريف، حيث يعدّ ذلك انتهاكاً صارخاً للمبادئ والمواثيق الحقوقية الدولية، فضلاً عن كونه استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين حول العالم، ناهيك عن استهدافه المتعمد للقيم الإسلامية المقدسة، وتغذية خطاب الكراهية والعنف بذريعة حرية التعبير، بدلاً من تعزيز قيم الحوار والتسامح والتعايش، ونبذ العنف والتطرف وإقصاء الإنسان لأخيه الإنسان، يُجدّد الاتحاد البرلماني العربي، دعوته لأعضاء البرلمانات الدولية

والمنظمات الفاعلة لإصدار تشريعات لتجريم مثل هذه الأعمال وإدانتها جملةً وتفصيلاً، والعمل معاً على زيادة التنسيق والتعاون للارتقاء بالخطاب الإنساني المبني على المحبة والسلام وقبول الآخر بغض النظر المعتقد أو العرق أو الدين، وعدم الخلط بين حرية الدين والمعتقدات، وحرية الرأي والتعبير. وتأييد الاتحاد البرلماني العربي لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة ١٤٦ للاتحاد البرلماني الدولي عن المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة باسم المجموعة البرلمانية العربية، تحت عنوان: «تحريم ازدراء الأديان وانتهاك دور العبادة والمقدسات ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين».

وإن الاتحاد البرلماني العربي، يُجدّد موقفه التضامني الداعم والراسخ، لكل جهد يصبّ في دعم القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية قضية فلسطين العربية أبد الدهر ،والتاريخ مؤكداً العزم والإصرار على بذل الغالي والنفيس في سبيل إعلان قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة والكرامة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، ويُجدّد في الوقت ذاته مطالبته لمجلس الأمن الدولي، وجميع المنظمات الإنسانية الدولية الفاعلة، والبرلمانات الديمقراطية والاتحادات البرلمانية الدولية، لتحمّل مسؤولياتهم القانونية والعمل بمزيد من الجدية والتنسيق والتعاون فيما بينها لوضع حد نهائي للانتهاكات والممارسات للكيان الإسرائيلي المحتل اللا إنسانية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، فضلاً عن ممارسة جميع أنواع الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال، للانصياع لمقررات الشرعية الدولية، ووقف جميع المخططات الاستيطانية التوسعية، والمجازر الدموية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ناهيك عن لجم المستوطنين واعتداءاتهم على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وكبح استفزازاتهم العدائية المستهترة والمتكررة في باحات المسجد الأقصى المبارك وربوع القدس الشريف.

ويعلن المجتمعون تضامنهم مع الشقيقة ،سوريا، وتشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي للتأكيد على دعمها والوقوف مع شعبها واستمرار تقديم الامكانات اللازمة للوقوف مع ا الأشقاء السوريين بعد حادث الزلزال الذي أصاب عدد من المدن والقرى فيها وضرورة العمل العربي المشترك على كافة المستويات لعودة سوريا إلى

محيطها العربي وممارسة دورها في الساحات العربية والإقليمية والدولية. ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مملكة البحرين الشقيقة، أثناء ترؤسها لاتحادنا هذا، وما بذلوه من جهد، كما ونرحب باستضافتها لأعمال الجمعية العامة القادمة ١٤٦ للاتحاد البرلماني الدولي والذي لن ندخر جهداً في الوقوف إلى جانبها من أجل انجاح هذه الفعالية العالمية.

وفي إطار ما اجتمعنا عليه فإن الاتحاد البرلماني العربي يتقدم بجزيل الشكر لجمهورية العراق الشقيق على حسن استضافته لمؤتمرنا الرابع والثلاثين مثمنين المواقف الوطنية لجمهورية العراق، رئيساً وحكومة وبرلماناً، وكلنا أمل وثقة بقدرة العراق وشعبه الأصيل على دحر الإرهاب ومجابهة العقبات والتحديات، التي تعترض مسيرته للنهوض مجدداً قوياً وقادراً على صنع حاضره ومستقبله، ونحن من ذلك واثقون.

حرر في بغداد – جمهورية العراق

يوم السبت الواقع في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٢٣.

حزمة الإجراءات الحكومية الداعمة لشريحة المتقاعدين

غلام محمد إسحق:

شراكتنا مع العراق تواصل تطورها نحو الحلول الإنمائية الدائمة

يغادر العراق سنين شهدت عدم الاستقرار والنزاعات، وله كل الحق في أن يفخر بذلك. ومع أن مدة تكليفي في هذا البلد لم تبدأ سوى منذ مدة وجيزة، إلاّ إني شهدت تقدماً مهماً قد تحقق بالفعل، وذلك بفضل القدرة على التكيّف التي يتمتع بها الشعب والذي خطا خطوات كبيرة نحو تمهيد الطريق لنشوء أمةٍ أكثر سلاماً واستقراراً بعد أن مرت بسنواتٍ من المصاعب التي لا توصف.

في عام ٢٠١٤، حشد المجتمع الدولي قدراته، بطلب من العراق، لتقديم المساعدات التي اشتدت الحاجة إليها في تلك المرحلة الحرجة التي مر بها البلد، حيث

> العراق شهد تقدما مهما قد تحقق بالفعل

كافح للصمود أمام أزمة أمنية وإنسانية مدمرة. وبعد مرور خمس سنوات على هزيمة تنظيم داعش في المناطق التي سيطر عليها، والتي تلتها جهود متواصلة وحازمة للتعافي وإعادة الإعمار والمصالحة، انخفض في الآونة الأخيرة العدد المذهل للأشخاص الذين احتاجوا إلى مساعدة إنسانية، والذي بلغ حينها (١١) مليون شخص، إلى (٢/٥) مليون شخص.

وقدمت الجهات المانحة الدولية ما يقدر بنحو (٨) مليارات دولار امريكي على شكل مساعدات إنسانية، بينما استُثمِرَت مليارات أخرى في التنمية وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار من خلال إصلاح شبكات الكهرباء ومنظومات المياه العامة وإعادة إنشاء الطرق وإعادة بناء المدارس والمؤسسات الصحية والإسكان.

ومن الطبيعي أن يؤدي الانخفاض في عدد السكان المحتاجين، فضلاً عن تعزيز قدرة الحكومة على خلق المزيد من الإيرادات ورعاية مواطنيها، إلى تهيئة ظروف مواتية للانتقال السلس من الحلول الإنسانية إلى الحلول الإنمائية للنازحين داخلياً في العراق.

ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال اعتماد « الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الأصلية» والمطالبة بإدراج ركيزة تتعلق بإنهاء النزوح الداخلي ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF).

ومع تقليصنا لجهود الأنشطة الإنسانية في البلد، فإن مجتمع الدعم الإنساني، والذي كان شريكاً وثيقاً للعراق لسنوات عدة، يكرر تأكيد التزامه بمواصلة دعم الشعب والسلطات في العراق نحو مرحلة الحلول الإنمائية. وكما وقفنا مع الشعب العراقي في وقت حاجته، سنواصل العمل معه الآن وفي المستقبل.

جنباً إلى جنب مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، نعمل على وضع ستراتيجية انتقالية للعمل الإنساني لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في عام ٢٠٢٣، بالتزامن مع اتخاذ خطوات ملموسة لإيجاد حل دائم للنازحين واللاجئين بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون، والذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري.

وعلى سبيل المثال، فإن شراكتنا مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أفضت إلى شمول النازحين والعائدين بشبكة الرعاية الاجتماعية الوطنية هي دليل قوي من جانب الحكومة العراقية على الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه مواطنيها وإيجاد حلول طويلة الأمد لهم.

وسنواصل التعاون مع الوزارات القطاعية المعنية الأخرى لضمان حصول النازحين والعائدين على الخدمات الاجتماعية ذاتها التي يحصل عليها سائر المواطنين العراقيين.

> شعب العراق خطا خطوات كبيرة نحو تمهيد الطريق لنشوء أمة أكثر سلاما واستقرارا

وبينما نمضي صوب هذه المسارات الطويلة الأمد، تكمن أمامنا الكثير من التحديات، بما في ذلك التحديات الأمنية وتلك المتعلقة بالحوكمة وانعدام أماكن الإيواء والسكن وفرص كسب العيش التي تعيق العودة الطوعية والآمنة للكثير من النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

إن تهيئة الظروف المناسبة للشعب العراقي ليتولى زمام رسم مستقبله وبناء عراق مستقر ومزدهر وشامل للجميع هي عملية تتطلب مشاركة الجميع – الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة وجميع شركائها، بما في ذلك الجهات المانحة.

ففي العام الماضي، ساعدنا أكثر من ٤٫٢ مليون عراقي، بضمنهم السكان النازحون من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات في القطاعات ذات الأولوية فضلاً عن تنفيذ ٦٢٩ مشروعاً من مشاريع البنى التحتية التي نتج عنها ترميم آلاف البنايات الخاصة والعامة، بضمنها المدارس والمراكز الصحية. وتم تطهير أكثر من ٥ ملايين متر مربع من الأراضي من الألغام والذخائر المتفجرة في مدن الموصل والفلوجة والرمادي. وهذه بعض الأمثلة عن تأثير عمل الأمم المتحدة.

وعلى غرار ما حدث في الماضي، سنواصل دعم الحكومة وهي تتصدى لمسائل أخرى مهمة بضمنها تهيئة البيئة السياسية والأمنية المواتية واللازمة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين ومحاربة الفساد ومعالجة أزمة التغير المناخي وشح المياه فضلاً عن إيجاد حلول مستدامة للنازحين تتسم بالمرونة وطول الأمد.

ولتوضيح الأمر بشكل لا لَبسَ فيه: فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والعراق لا تزال قوية ومزدهرة وذلك من خلال المشاريع القائمة والتي تركّز على جهود المناصرة وبناء القدرات والمساعدة الفنية.

وحيثما يقتضي الأمر، يواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم أنشطة للأشخاص والمجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. كما نواصل العمل لدعم إعادة إدماج النازحين العائدين من خلال برامج قائمة على المناطق للحماية والتماسك الاجتماعي والحلول التي تعالج أي نقاط ضعف غير محلولة ولا تسمح بتخلف أحد عن الركب، فضلاً عن تحديد حلول دائمة تحفظ كرامة النازحين المتبقين.

إن شعب العراق وحده يملك أن يحدد مستقبله، وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعمه في كل خطوة نحو تحقيق الازدهار الذي يستحقه بالفعل.

*نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة والمنسِّق المقيم للشؤون الإنسانية في العراق

«يونامي» تحت أنظار المراقبين السياسيين

بغداد: هدى العزاوي :مرّ نحو ٢٠ عاماً على إنشائها وفق قرار ١٥٠٠ الصادر عن مجلس الأمن الدولي ومازالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، مثار جدل بين المراقبين السياسيين، فهناك من يرى أنَّ البعثة خالفت الصلاحيات الممنوحة لها بتدخلها مرات عديدة بالشأن السياسي، وعدم مشروعيتها لتشكيلها تحت ظل الاحتلال في ٢٠٠٣ وليس بطلب من حكومة عراقية دستورية، وكذلك تخييبها لآمال العراقيين في أكثر من مرحلة حرجة بعدم تقديم المساعدة، بينما يرى آخرون أنَّ وجود (يونامي) ضروري في ظل الوضع غير المستقر في العراق، إلا أن هؤلاء المراقبين يطالبون بتفعيل دور البعثة بصورة أفضل لتقديم الدعم للعراق.

المختص في القانون الدولي، الدكتور حيدر القريشي، بين في حديث لـ"الصباح"، بأن "بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) تأسست لغرض تقديم المشورة والدعم للحكومة العراقية في مجال تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي وتعزيز الحوار الإقليمي للعراق مع جيرانه، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات».

وأشار إلى أنَّ "المراقب للوضع العراقي منذ تأسيس البعثة يجد أنها فشلت في أداء المهام المنوطة بها"، مبيناً أنَّ "من مصاديق ذلك الفشل، تقصير البعثة الواضح بتفعيل المساعدات الإنسانية والطبية في ظل وباء (كورونا) وتسهيل عودة النازحين وتحسين قدرات العراق

في توفير الحاجات الأساسية كتلك المتعلقة بالصحة والتعليم، وتعزيز المساءلة وعدم إفلات المجرمين من العقاب وغيرها من المهام الأخرى».

وأوضح أنه "بناءً على كل ما ذكر، ولفشل البعثة في أداء مهامها على التفصيل المذكور الذي يكفي للإجهاز عليها – فسقوط عصبة الأمم بوصفها منظمة دولية – سببه فشل الأخيرة في أداء مهامها، وباعتبارٍ ثانٍ هو فقدان الأساس القانوني لوجود هذه البعثة في العراق بادئ الأمر والذي خالف القواعد العامة والمتمثلة بطلب الحكومة الشرعية بوجود مثل هذه البعثات، إذ أنها وجدت في ظل الاحتلال وعدم وجود حكومة منتخبة شرعية آنذاك"، مبيناً أنَّ "كل ذلك – ونعني فشل البعثة في أداء مهامها فضلاً عن القدح بطريقة وجودها وشرعيتها ابتداءً – كفيل بتفعيل مطالبات إنهاء تواجدها على الأراضي العراقية».

> **مراقب: سقوط عصبة الأمم سببه فشلها في أداء مهامها**

أما السياسي المستقل، عمر الناصر، فرأى في حديث لـ"الصباح"، بأن "دور الأمم المتحدة وبعثة (يونامي) والجامعة العربية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ مخيب للآمال ولم يرتق لمستوى الطموح"، وأضاف، "لقد ذكرنا في وقت سابق أنَّ على بعثة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها الحقيقي في المراقبة والإشراف على الانتخابات، وأن لا تكون (شاهد زور) يجعلها تفقد ثقة الشارع العراقي بها، وتكون ضمن ركب عدم الثقة المفقودة بالطبقة السياسية القابضة على السلطة"، بحسب تعبيره.

ونوّه الناصر، بأنَّ "جميع الإحاطات السابقة التي قدمتها رئيسة بعثة (يونامي) جينين بلاسخارت أمام مجلس الأمن الدولي كانت سياسية بامتياز، وفي تقاريرها تصعيد باللهجة إزاء صنّاع القرار والمطبخ السياسي العراقي"، واستدرك بالقول: "إلا أن الإحاطة الأخيرة التي تقدمت بها بلاسخارت تظهر دعماً واضحاً – يلتحق بالدعم الإعلامي والسياسي –لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، ما يدل على أن هناك جدية حقيقية بدعم خطوات الحكومة في مكافحة الفساد وتنفيذ المنهاج الوزاري، كنقطة شروع لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق».

فيما دعا المحلل السياسي، علي البيدر، بعثة الأمم المتحدة "يونامي"، إلى "التواصل مع المراقب العراقي للتعرف على ما يريده العراقيون"، عـادّاً في حديث لـ"الصباح"، أنه "صحيح من المهم وقوف (يونامي) على الحياد، لكن بنفس الوقت فأن التوثيق يتطلب منها الذهاب في تفاصيل أعمق، كما أنها ليست ملزمة بإنجاز مشاريع محددة، فدورها مراقبة المشهد العراقي ورصد وتوثيق الصورة، ولكن ومع الأسف يتم تضليل هذه البعثة من قبل المنظومات السياسية».

وبين أنه "لإحداث الفرق يجب الاتصال والتعاطي بشكل مباشر مع الشارع العراقي للوقوف على ما تغفل عنه البعثة أو ما يصار إلى تضليلها"، منوهاً بأن "غياب البعثة عن العراق سيؤدي إلى انفراد المنظومة السياسية بالسلطة والقرارات، وبالتالي سوف يعزل العراق عن العالم».

إلى ذلك، ذكر الخبير في مجال حقوق الإنسان، الدكتور علي البياتي، في حديث لـ"الصباح" أنَّ "وجود البعثة جاء استناداً إلى طلب الحكومة العراقية ولم يكن بشكل مفروض، على الرغم من أنَّ هذه البعثة في بعض الأحيان تتجاوز صلاحياتها"، مبيناً أنَّ "المشكلة هنا تكمن بضعف المؤسسات العراقية والقادة العراقيين».

*صحيفة»الصباح»الرسمية

د. أسعد كاظم شبيب:

صناعة المحتوى في العراق.. جدلية المعايير الأخلاقية والوطنية

تداخلت العديد من المفاهيم والقيم في العراق بعد التغيير من النظام الاستبدادي البائد الى التحول الديمقراطي واتاحة الحريات العامة ومن ضمنها حرية النشر والآراء، خصوصا مع تنامي استعمال أدوات تكنولوجية حديثة أصبحت بديلة عن الأدوات التقليدية التي الفها المجتمع ومن ذلك استعمال وسائط التواصل الاجتماعي، حيث أصبح بمقدور أي انسان ان يستخدم هذه الوسائط وسط تكرس حالات سلبية كثيرة خصوصا على مستوى الهرم السياسي، وهذه ما يسميه ابن خلدون بالانحطاط والخرافات.

يبدو ان ضرب القيم السياسية انعكس سلباً على القيم المجتمعية وسط غياب معايير واضحة لمنظومة القيم الأخلاقية والوطنية التي تحدد الشرائح السياسية والاجتماعية، فما يعده الناس فساد وهدر للمال العام والكسب غير المشروع لدى اقطاب مختلفة من الطبقة السياسية يشرعن من قبل اخرون بعده من المكاسب الشخصية بعناوين دينية او طائفية او سياسية، فيما يلجأ صناع المحتوى على المستوى الاجتماعي الى نشر التفاهات والقول السيئ وسط غياب المعايير مثلما اشرنا، واكيد ان مدلول المعايير نسبي، ويختلف من شخص الى اخر ومن منظومة الى ثانية، ولا نريد هنا ان نعطي حكماً يمجد او يدين هذه الظواهر فهي تختلف

من شخص الى اخر ومن محتوى الى اخر، هذا اذا علمنا ان عالم تكنولوجيا المعلومات اصبح امر واقع في اطار ما يعرف بتجليات العولمة، وعصر السرعة، والفضاء المفتوح، وانما نريد ان تثير اكثر من علامة استفهام حول الهجمة الرسمية بمحاربة وتقزيم صناع المحتوى! الم تكن ظاهرة بروز الاعلام المترهل والمزيف والمؤدلج برزت بقوة بعد عام ٢٠٠٣ بعد الانتقال من التقييد الشديد الى الحريات المنفلتة؟ الم تساهم الطبقة السياسية في بروز الظواهر السلبية مثل شيوع التطرف والإرهاب وبروز تحديات امنية جديدة بعد هزيمة التنظيمات الإرهابية مثل داعش واخواتها مثل انتشار المخدرات، واستفحال حالات الطلاق، والاباحية الجنسية، وما الى ذلك، إضافة الى انتشار ما يعرف بصناعة المحتوى الهابط، الذي يلجأ اليه عدد من الشباب لأسباب في الغالب مادية يذهب ضحيتها الأطفال، والمراهقون، وحتى البالغون من النساء والرجال، التساؤلات الأخرى لماذا يشن الجانب الرسمي هذه الحملة الآن اما كان من الاجدى محاربة الظواهر السلبية وقبرها في بدايتها بعمل قانوني ومؤسساتي محكم مع روح الديمقراطية وسيادة القانون والحريات العامة؟

الا يريد الجانب الرسمي استغلال هذه الظواهر من اجل الكسب السياسية او التغطية على إخفاقات سياسية واقتصادية ومالية مثل ازمة ارتفاع الدولار امام العملة المحلية وعدم قدرة الحكومة السيطرة على هذا الموضوع رغم تجييش الخطابات السياسية في هذا الموضوع؟.

من هنا يرى مراقبون ان الموجه التي يشنها القضاء العراقي والأجهزة الأمنية على ما يطلق عليهم بصناع المحتوى أصبح هذا الموضوع الخبر الأول في العراق، الذي يعاني من الفساد المالي والإداري مثلما اشرنا، وانتشار خطاب الكراهية والصراعات السياسية بين مكونات المجتمع وداخل المكون الواحد، وسوء الخدمات حتى تربعت العاصمة بغداد على قمة القائمة كأسوأ مدينة للعيش، وفق المعايير العالمية لعدة سنوات، أضف إلى ذلك تعثر العملية السياسية، والخطر الذي يهدد الاقتصاد الريعي القائم على سعر برميل النفط، وغيرها من الكوارث التي يعيشها العراقي، كل تلك المحن نُحيت وأهملت، وانصب التركيز على حسابات في منصات التواصل تروج مواضيع تافهة، الجانب الاخر الملاحظ ان هناك شبه تصعيد اعلامي يفعله صناع المحتوى نفسهم بعد هذه الحملة في محاولة بيان اخطائهم وهذا من المسائل الغريبة وهو ما يفسر ان هذا الإقرار بالخطأ هو صحيح وناجم عن غياب المعايير وفلسفة المحتوى المنشور والذي يشهد يوميا بعشرات الالاف من قبل المواطنين او ان هناك ضغوطات تمارس باتجاه هؤلاء لنشر مواقفهم وبيان ان الإجراءات الرسمية كانت على صواب وهو ما يمثل حافز شعبي لدى اقطاب الطبقة السياسية الحاكمة.

> **ضرب القيم السياسية انعكس سلبا على القيم المجتمعية بغياب معايير واضحة**

المسألة الأخيرة هو ان أي اصلاح مجتمعي يستهدف منظومات مختلفة ومن ضمنها الحريات العامة او الشخصية لابد ان يسبقه بناء منظومة سياسية قائمة على أسس من المعايير الأخلاقية والوطنية تنسجم والثقافات والهويات الفرعية.

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

زهير كاظم عبود :

متى تستعيد البصرة مكانها الطبيعي؟

البصرة التي نتحدث عنها مدينة كانت زاهرة وحاضرة بين المدن، و تزهو بمعالمها واناقتها ونظافتها، مدينة تتنافس مع اجمل بلدان المنطقة، البصرة التي لا يمكن لوصف أن يجسد ما تحمله الذاكرة من معاني الإنسانية والطيب عنها وعن اهلها، فقد امتزج فيها الحلم مع المتعة، والمروءة مع التاريخ، والنخيل مع الحلاوة، واكتسبت صفات وقيم طيبة توارثتها القبائل ورعتها ألأديان المتنوعة فيها فزادتها متانة ورصانة، لا غريب فيها ولا شريد، قلوب أهلها بيوتهم وملاذا آمنا لكل من يطلبه

ويشعر الإنسان حين يخترق شوارعها العتيقة أنه يختزل الزمن ويعبر صفحات التاريخ يتجول بين سطورها، يتجول بين شارع أبو الأسود الدؤلي وساحة أم البروم ورمال الزبير وبقايا الأثل، ويعبر بين تخوم الأبلة وآثار معركة الجمل، نهر العشار حيث صاحب الزنج حط رحاله واغترف من مياهه بيديه، نقرات الدفوف الشعبية مصحوبة بالصناجات والعرق الناضح من الأجساد في بيوت محلاتها القديمة، أو من الكلمات الطيبة المعجونة بالرقة والعذوبة المتفردة المنسابة مثل موجات نهرها، تعلم أهلها البساطة والسماحة والكرم وحسن المعشر منذ الأزل، إذ يرضعها البصري منذ الولادة،

> إنها البصرة التي كانت ثغر العراق الباسم ولم تعد كما كانت

فتكون تلك الصفات معلما من معالم البصرة.

إنها البصرة التي كانت ثغر العراق الباسم ولم تعد كما كانت. غير أن البصرة ولسوء حظها أن تكون مدينة مطلة على البحر تلفحها نسماته، وشاسعة تحادد دول عدة، وأماكن تدفن قصص التاريخ العربي والإسلامي بين ضلوعها، ومنتجة تفور تحت ترابها مكامن النفط الخام، وترسو في موانيها مئات السفن الأجنبية وسفائن التجار الصغار المتواضعة وزوارقهم الجميلة، التي تجيء ومعها بضائع التجار والركاب والأجانب الذين أطلقوا عليها فينيسا الشرق كما يقولون.

البصرة كانت ولم تزل تشرب ماء أجاجا، وتكثر فيها جموع الفقراء والذين لا يملكون غير لقمة يومهم، البصرة مدينة ليست كمدن الشرق، فهي تبتسم لك رغم كل ويلاتها فتكتم حزنها وألمها، وتبعث في أوصالك الدفء رغم كل ما تشعر به من زمهرير الحكومات، التي تناستها وصمت آذانها وأغمضت عيونها عنها.

ورحم الله عبد الكريم قاسم وطيب الذكر مزهر الشاوي مدير الموانئ العام، حينما التفتا إلى قضية مهمة لم تزل شاخصة حتى اليوم، حين قررت الحكومة بناء دور للفقراء في منطقة الموانئ، متواضعة وضيقة ولكنها تضم أسر الكادحين وصغار العمال والموظفين في المعقل وخمسة ميل والأبلة والميناء، الفقراء الأكثر انتشارا وعطاءً ووجودا في تلك البصرة الجميلة، صارت لهم سقوف وملاذات، وتم تمليكها لهم مقابل أقساط مريحة وبسيطة رمزية، صارت أحياء كاملة منتظمة وجميلة تسكنها تلك المجموعات البشرية حيث أمنت لهم سقفا يحميها، وترك مزهر الشاوي من بعده سفرا خالدا في الإنجاز والنزاهة من خلال مؤسسة الموانئ، التي أدارها بجدارة وبنزاهة أيضا نفتقدها هذه ألأيام، وأكثر من نصف قرن مرت دون أن يتهمه احد بسرقة النفط أو إيرادات الموانئ أو اختلاس المال العام، رحل عبد الكريم قاسم ومزهر الشاوي، وبقيت آثار أعمالهم منقوشة على قلوب تلك الناس وعلى جدران تلك البيوت المتواضعة، نقشا أسميهما بحروف كبيرة على صفحات تاريخ العراق الحديث، وتركا أفكارهما ومشاريعهما الإنسانية على الأرض، امتدادا من حدائق المعقل والملعب الرياضي مرورا بحدائق الأندلس والجنينة، وأرصفة الموانئ ورافعاتها العملاقة وامتصاص البطالة ومرافق الموانئ الخدمية ومطاعمها ونواديها وأماكنها الاجتماعية، ومطارها المتواضع وفندقها

> وبقيت البصرة تعطي ولا تأخذ، تتباهى بكرمها وتكابر أولادها على جوعها

المطل على الشط وجزيرة السندباد وحدائق الخورة والكورنيش وشوارعها، التي تزهو، وصولا إلى بيوت الفقراء ومجمعات السكن.

وبقيت البصرة تعطي ولا تأخذ، تتباهى بكرمها وتكابر أولادها على جوعها، وتشرب الماء الممجوج قسرا دون أن تشتكي ولمن تشتكي وحكامها طرشان لا يعون ما يجري عليها ؟ وتتراجع الخدمات وتتوقف كل مشاريع السكن التي كانت توفر سقوف للفقراء وعمل لتأمين حياتهم، وتنتشر البطالة وتضيع الفرص وتتكاثر حاجة الناس، ويتناسل الفقراء في أحياء شهيرة تعج بالفقراء والكادحين، وتتحول إلى ساحة عمليات تقودها العشائر المدججة بالسلاح.

البصرة التي كانت تعج بالنخيل والبساتين الزاهية تستورد اليوم خضرواتها من الجارة إيران ولم ترفع حتى اليوم جثامين النخيل المذبوح بسيف الطاغية،، وصارت تستورد التمر من دول الجوار.

البصرة التي يطرز وجهها الجميل نهر العشار، لم يزل مطمورا بائسا تتجمع فيه الأكياس الفارغة والمخلفات التي تلقيها الناس متوقفا عن الجريان، لا أثر للمد والجزر فيه، ولم يعد جميلا يتغنى به الشعراء.

البصرة التي تنام على نهر من النفط ويلتقي عندها الفرات ودجلة، تتحسر حتى اليوم على شط العرب الذي تنتشر فيه الملوحة.

لم يعد لنا أمل أن نحلم ببصرة المستقبل، فقد انتشر الجدري في وجهها الجميل دون علاج، وانتشرت البثور على تخومها وحدودها، لم يعد لنا أن نحلم ببندقية الشرق ورئة العراق على الخليج، ولم يعد لنا أن نحلم بالبصرة تزهو بالناس على اختلاف مللهم وجنسياتهم وأديانهم وألوانهم، ولم يعد لنا أن نحلم بالبصرة التي تضاهي مدن الخليج العامرة، زادتها سنواتها الأخيرة حزنا وعذابا، ولم تعد تتسع مقابرها لجثث المذبوحين والمقتولين غدرا، لم تعد للزهور مكانا في حدائق الأندلس، وعادت البصرة بحاجة ماسة للماء الصالح للشرب، وعادت مرة أخرى تعطي ولا تأخذ، لا يمكن لأي شكل من أشكال أنظمة الحكم أن يعيد لها رونقها وضحكاتها وسعة صدرها وفيّ نخيلها، ولم تعد حلاوة نهر خوز لها طعم طيب ولذيذ، البصرة تريد حكاما يمتلكون ضمائر نقية وناصعة من أهلها وليس على أهلها، تريد أن يكون المسؤول خادما لها وليس سلطانا عليها، فهل من صحوة بعد هذا السبات الطويل؟ خصوصا بعد تلك البادرة الجميلة التي جعلها تعانق اخوتها من أبناء الخليج العربي.

محمد فوزي:

«التوابع» السياسية للزلزال على الداخل التركي

لم تقتصر تداعيات الزلزال المدمر الذي بلغت قوته ٧٫٨ درجة على مقياس ريختر وضرب تركيا إلى جانب سوريا في ٦ فبراير الجاري (٢٠٢٣)، على الجانب الإنساني، المتمثل في مقتل ما يزيد على ٢٨ ألف شخص، وإصابة عشرات الآلاف، وتشريد الملايين، وهي الأعداد التي تتزايد يوماً بعد يوم، بل امتدت هذه التداعيات لتشمل الجانب السياسي.

إذ أن ردود الفعل السياسية التي صاحبت الحادث الأليم، تُنذر بشكل واضح بأن هذا الزلزال سيكون متبوعاً بإرهاصات معركة سياسية جديدة بين النظام التركي والمعارضة، في ضوء السعي الواضح من قبل كل طرف

لتوظيف الحادث بما يخدم حساباته السياسية، لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي سوف تجري في ١٤ مايو القادم.

تجاذبات سياسية في أعقاب الزلزال

أجمعت كافة الدوائر السياسية التركية على أن الزلزال الذي ضرب مناطق أضنة، وأدي يمان، وديار بكر، وغازي عنتاب، وهطاي، وقهرمان مرعش، وكيليس، وملاطية، وعثمانية، وشانلي أورفة، يعد الكارثة الأكبر بالنسبة لتركيا منذ عقود. وعلى الرغم من أن الاعتبارات الموضوعية والإنسانية تُشير إلى أن مثل هذه الأحداث المأساوية تدفع باتجاه تعزيز أطر الوحدة الوطنية وإعلاء مفاهيم التضامن في مواجهة تداعياتها، إلا أن طريقة تعاطي السلطات التركية مع الحادث وتداعياته، مثلت محور خلاف بين الاتجاهات السياسية بالبلاد، وفرصة بالنسبة لبعض الاتجاهات للتخديم على رؤيتها السياسية، ويمكن تناول أبرز مظاهر هذه التجاذبات السياسية، وذلك على النحو التالي:

١- هجوم الرئيس التركي على أحزاب المعارضة:

هاجم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي عقده في ولاية ديار بكر، جنوب تركيا، في ١١ فبراير الجاري، بعض الأحزاب والقوى السياسية في البلاد على خلفية كارثة الزلزال، وقال الرئيس التركي إن «بعض الأحزاب والقوى السياسية للأسف يتصيدون في المياه العكرة ولا يتحلون بروح الوحدة» وفق تعبيره، مؤكداً على أن «الشعب التركي معروف بقدرته على تجاوز أصعب الظروف»، وأن «تركيا ستتجاوز هذه المأساة».

ويبدو أن السلطات التركية أدركت أن المعارضة ستسعى إلى توظيف هذا الحادث وما أُثير بخصوص بطء الاستجابة له، ومن هنا قامت السلطات بحجب موقع تويتر لبضع ساعات بالتزامن مع زيارة أردوغان للمناطق المنكوبة ، وبررت الحكومة هذه الخطوة بأن بعض الجهات «تنشر من خلال تويتر معلومات مضللة».

٢- إقرار رسمي ببطء الاستجابة للزلزال:

في خطاب متلفز بثه التلفزيون الرسمي التركي، أكد الرئيس التركي أردوغان أن المناطق المتضررة من الزلزال تمتد إلى نحو ٥٠٠ كيلومتر، الأمر الذي يصعب إيصال المساعدات إليها جميعاً، مشيراً الى أن «الاستجابة للزلزال لم تكن بالسرعة التي نريدها» وفق تعبيره .

وفي سياق متصل ذكر أردوغان أن من سماهم «ضعاف النفوس» استغلوا الحادث من أجل تنفيذ عمليات «سرقة ونهب» للسلع من المحلات التجارية، متوعداً بأن السلطات ستكون «أكثر عنفاً» مع مرتكبي هذه الأفعال وستعاقبهم بأشد الطرق، مشيراً إلى أن هذه الأحداث دفعت السلطات لإعلان حالة الطوارئ، وقال الرئيس التركي: «أعلنا حالة الطوارئ، وهذا يعني أنه يتعين من الآن فصاعداً على المتورطين في النهب أو الخطف أن يعلموا أن قبضة الدولة القوية تتربص بهم» وفق تعبيره .

وأشارت بعض التقارير إلى أن البدء في عملية الاستجابة لتداعيات الزلزال المدمر، استغرقت وقتاً طويلاً،

إذ أن الساعات الأولى من الأزمة شهدت إصابة العديد من الطرق في تركيا لأضرار بالغة، مما أدى إلى صعوبة بالغة واجهت فرق البحث والإنقاذ في الوصول إلى المواقع المتأثرة ليصل بعضهم في اليوم الثاني والثالث إلى تلك الوجهات.

٣- توعد «مستغلي» الزلزال بالمحاسبة:

تعهد سليمان صويلو وزير الداخلية التركي بمحاسبة كل من يستغل كارثة الزلزال المدمر، وقال صويلو في خطاب له: «سنحاسب كل من يستغل كارثة الزلزال في النهب والسرقة ونشر الشائعات»، مضيفاً أن «هناك بعض الفئات التي تتعمد نشر المعلومات المضللة، ومنع اتحاد الأمة» وفق تعبيره [٥]، وهي تصريحات قرأتها بعض الدوائر على أنها تعبر عن رسائل تحذيرية من السلطة الأمنية التركية للمعارضة، من توظيف الزلزال من أجل توجيه الانتقادات للحكومة والحزب الحاكم.

٤- اتهام المعارضة للحكومة بالفشل:

يبدو أن المعارضة التركية سعت من جانبها إلى توظيف ورقة الزلزال كأحد أدوات الضغط على حزب العدالة والتنمية والحكومة التركية، مستغلةً في ذلك إقرار الرئيس التركي نفسه بأن «سرعة الاستجابة لتداعيات الزلزال لم تكن بالشكل المطلوب».

وفي هذا السياق، اتهم كمال قلجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، الحكومة بالفشل في التعاون مع السلطات المحلية وإضعاف المنظمات غير الحكومية التي من شأنها المساعدة، وأضاف أوغلو في تصريحات صحفية: «إن كان ثمة أي شخص مسئول عن هذه العملية، فهو أردوغان. إنه الحزب الحاكم الذي لم يجعل الدولة مستعدة لزلزال منذ ٢٠ عاماً» وفق تعبيره .

وفي سياق متصل، قال نصوح محروقي مؤسس مجموعة بحث وإنقاذ نشطت في الاستجابة لزلزال ١٩٩٩ الذي تسبب في مقتل ١٧ ألف شخص، في تصريحات لرويترز إن «الجيش التركي لم يتصرف في وقت سريع كفاية لأن حكومة أردوغان أبطلت بروتوكولاً يمكنه من الاستجابة بلا توجيهات»، في إشارة ضمنية إلى تحميل السلطات التركية مسئولية بطء الاستجابة لتداعيات الزلزال.

حدود تأثير الزلزال على المشهد السياسي التركي

تربط بعض الدوائر في محاولتها الوقوف على التداعيات المحتملة للزلزال الأخير الذي ضرب تركيا، بين هذا الحادث وزلزال ١٩٩٩ حين تعرضت البلاد لزلزال مشابه، أودى بحياة آلاف الأشخاص، حيث كان هذا الزلزال سبباً في تصاعد حالة السخط تجاه الحزب الحاكم آنذاك، وكان كذلك أحد أسباب فوز حزب العدالة والتنمية بثقة الشارع التركي في أول انتخابات يخوضها عام ٢٠٠٢، وتشكيله الحكومة التركية الـ ٥٨ منفرداً بقيادة عبد الله غول. ويمكن إجمال أبرز الارتدادات المحتملة للزلزال على المشهد السياسي التركي، وذلك على النحو التالي:

١- أداة انتخابية جديدة للمعارضة:

سوف تسعى المعارضة التركية إلى توظيف ملف التعامل الحكومي مع الزلزال كأحد الأدوات الانتخابية الرئيسية بالنسبة لها، خصوصاً وأن المناطق المنكوبة في الجنوب التركي (تضم عشر محافظات) هي من مراكز الثقل الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، وسوف تركز المعارضة التركية في هذا الصدد على سرعة الاستجابة من عدمها والإعداد المسبق للتعامل مع مثل تلك الكوارث، فضلاً عن احتمالية إثارة المعارضة لتساؤلات حول طريقة التعامل مع الأموال الطائلة التي جمعت بموجب «ضرائب تضامنية ضد الزلازل» فُرضت منذ زلزال عام ١٩٩٩، وهي الأموال التي جُمعت من أجل جعل المباني التركية أكثر مقاومة للزلازل، وكانت الحكومة قد فرضت زيادة على هذه الضريبة نسبتها ١٠٪ منذ عامين، لكنها لم توضح حتى الآن الأوجه التي أُنفقت فيها تلك الأموال.

وسوف تستغل المعارضة أيضاً ما أشار إليه بعض المسئولين عن التخطيط العمراني في تركيا، والذين أعربوا عن استيائهم من عدم اتباع قواعد البناء في مناطق الزلازل، حيث ركزت الحكومة على التصالح مع المخالفين لتلك القواعد، بما يسمح بالإبقاء على المخالفة وإلغائها مقابل دفع غرامة مالية. وأشار هؤلاء إلى أن تصالح الدولة مع المخالفين أدى إلى الإبقاء على ستة ملايين مبنى مخالف دون تغيير.

٢- احتمالية المطالبة بإقالة بعض المسئولين:

بالإضافة إلى سعى المعارضة التركية لتوظيف الزلزال كأحد أدوات الحملة الانتخابية الخاصة بها، والتي ستنطلق في مايو المقبل، يُرجح أن تُطالب المعارضة وفي إطار استراتيجيتها للتعامل السياسي مع تبعات الزلزال، بإقالة بعض المسئولين، وعلى رأسهم وزير الداخلية التركي، الذي أكد في تصريحات سابقة في مارس ٢٠٢٢، أن عام ٢٠٢٢ سيكون عاماً التدريب على الكوارث، ووجه تحذيراته في ذلك الوقت من زلزال محتمل في اسطنبول والولايات المجاورة قائلاً: «هذا ليس سراً؛ لدينا توقعات بحدوث زلزال كبير» ، فضلاً عن أن تركيا شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الهزات الأرضية وهي اعتبارات كانت تستدعي الاستعداد الجيد لمثل هذا الحادث، وبالتالي يُحتمل أن تطالب المعارضة بالإطاحة ببعض المسئولين من منطلق المسئولية السياسية الملقاة على عاتقهم.

٣- زيادة تأزم الاقتصاد التركي:

وفقاً للتقديرات الأخيرة لوزارة البيئة والتطوير العمراني التركية، فإن الزلزال الأخير أثر على حياة ١٣ مليوناً و٥٠٠ ألف شخص، فضلاً عن أن الزلزال سبب أزمات كبيرة في المناطق المنكوبة، خصوصاً على مستوى تهجير الملايين، وتدمير البنية التحتية الخاصة بهذه المناطق، ورداً على هذه التداعيات بدأت الحكومة التركية في بناء عشرات آلاف الخيام لإيواء المنكوبين، بالتزامن مع البدء في بناء مساكن أخرى في مناطق الكارثة، والتعاقد مع فنادق في ولايات أنطاليا ومرسين وألانيا، من أجل استضافة المتضررين الذين فقدوا منازلهم جراء الزلزال.

كذلك أعلن الرئيس التركي عن منح كل عائلة متضررة من الزلزال، مبلغ ١٠ آلاف ليرة تركية، وهي أمور تزيد من الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة التركية، والتي تعاني من أزمات عديدة بالأساس .

وقد أشارت بعض التقديرات إلى أن هذه الكارثة الإنسانية سوف تفرض تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد التركي، خصوصاً وأنها تؤثر بالسلب على أسواق الطاقة والمال، ناهيك عن تراجع مؤشرات البورصة فى اسطنبول، فضلاً عن أن التأكيدات على احتمالية تكرر مثل هذا الحادث، يدفع باتجاه خسائر كبيرة على مستوى الاستثمار الأجنبي في البلاد، إذ أنه يقلص من حضور المستثمرين الأجانب، وهي اعتبارات ستؤدي في مجملها إلى تراجع كبير في شعبية الحزب الحاكم في تركيا.

٤- تنامي القبضة الأمنية في الداخل التركي:

تعكس تصريحات الرئيس أردوغان، ووزير داخليته سليمان صويلو، في أعقاب الزلزال، أن السلطات التركية سوف تتوجه في الفترة المقبلة لتبني نهج أمني أكثر شدة، فيما يتعلق بالتعامل مع الاتجاهات الرافضة والمنتقدة للأداء الحكومي في مواجهة الزلزال، وذلك في مسعى من حزب العدالة والتنمية لغلق الباب أمام توظيف الحدث سياسياً من قبل المعارضة على وجه الخصوص.

0- هدوء نسبي في الوضع الأمني:

يبدو أن الوضع الأمني في تركيا في أعقاب الزلزال المدمر، يتجه نحو «الهدوء النسبي» على المدى القريب، وقد برزت بعض المؤشرات التي تدعم هذه الفرضية، حيث أعلن حزب العمال الكردستاني عن هدنة مؤقتة في تركيا إثر الزلزال، ونقلت وكالة أنباء فرات المقربة من الحزب الذي تعتبره أنقرة منظمة إرهابية، عن المسئول العسكري جميل بايق قوله إن الحزب قرر وقف عملياته في تركيا، وقال بايق: «قررنا عدم تنفيذ أي عملية طالما لم تهاجمنا الدولة التركية» وفق تعبيره.

في الختام،

يمكن القول إن طريقة التعاطي مع الزلزال المدمر الذي شهدته تركيا، من قبل الفاعلين السياسيين المختلفين، خضعت لمواقف وحسابات كل طرف سياسياً، فالرئيس التركي حاول إظهار المعارضة على أنها «قوى انتهازية تسعى لتوظيف الأزمات الإنسانية»، والمعارضة حاولت توظيف الحدث كأحد أدوات الحشد الانتخابي.

لكن طبيعة تأثيرات الزلزال الأخير على المشهد السياسي التركي، سوف تتوقف على بعض المحددات الرئيسية وعلى رأسها مدى قدرة حزب العدالة والتنمية في تبني سياسات وإجراءات عاجلة تحد من تداعياته الكارثية، خصوصاً مع حالة التضامن والدعم الدولي الكبيرة لتركيا إثر الحادث.

*مركز الاهرام للدراسات
*باحث في شئون الأمن الإقليمي

ديفيد ميليباند:

زلزال تركيا وسوريا... أزمة في قلب أزمة

كانت عواقب الزلزال الذي ضرب تركيا وشمال سوريا يوم الاثنين ٦ فبراير (شباط) بقوة ٧٫٨ درجة، مدمرة بكل معنى الكلمة، وهذا ما يخبرنا به موظفو لجنة الإنقاذ الدولية على الأرض في تقاريرهم عن المعاناة الإنسانية الهائلة والمستويات المذهلة من الدمار.

لم يتسبب الزلزال في مقتل أكثر من ٤٦ ألف شخص وإصابة أكثر من ١٠٠ ألف آخرين فحسب، بل أدّى إلى تفاقم الوضع المتهالك بالفعل الذي ما انفكّت تعيشه الأسر السورية، التي تعاني من أزمة هائلة منذ نحو اثني عشر عاماً.

يقوم موظفو لجنة الإنقاذ الدولية البالغ عددهم ١٠٠٠ موظف محلي داخل سوريا منذ عام ٢٠١٢، بالاستجابة لاحتياجات المجتمع في شمال غربي البلاد وشمال شرقها من خلال توفير الرعاية الصحية وخدمات الحماية وبرامج تنمية الطفولة المبكرة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي.

تقف سوريا في مواجهة الكثير من الصعوبات التي تجعلها واحدة من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية تعقيداً في العالم. ففي شمال غربي سوريا، يعيش ٤٫٤ مليون شخص في أوضاع أمنية متقلبة، ما جعل وصول المساعدات الإنسانية –حتى قبل الزلزال– أمراً صعباً للغاية. ويعيش المدنيون في هذه المناطق في صراع

> هناك ثلاثة عوامل مركبة تجب معالجتها مع استمرار هذه الاستجابة

دائم ويشهدون الكثير من الفظائع، بينما يعاني الكثير منهم من ندوب جسدية وعاطفية تُغيِّر حياتهم.

في هذه الظروف الصعبة جاء الزلزال ليشكّل أزمة داخل أزمة. أزمة كادت تختفي من عناوين الأخبار، لكنها تتطلب منّا اهتماماً عاجلاً ومتجدداً والتزاماً طويل الأمد.

هناك ثلاثة عوامل مركّبة تجب معالجتها مع استمرار هذه الاستجابة:

أولاً، التهجير: منذ عام ٢٠١١ نزح نحو ٧ ملايين سوري داخل البلاد بسبب الصراع. وتشير التقديرات، الآن، إلى نزوح عشرات الآلاف من النازحين حديثاً بسبب الزلزال، وهم بحاجة ماسّة إلى المأوى والأمان. وكان الكثير من هذه العائلات قد هُجِّرت أكثر من مرة خلال العقد الماضي.

قبل يوم واحد فقط من وقوع الزلزال، كان أكثر من ثلثي سكان سوريا البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة في حاجة إلى مساعدات إنسانية –أكثر من أي وقت مضى منذ بدء النزاع. ولكن ما تلا ذلك كان أسوأ، وقد تضاعفت تلك الاحتياجات.

ثانياً، الظروف التي تهدد الحياة: انخفضت درجات الحرارة إلى ما دون الصفر في الأسابيع الأخيرة. وبات معظم الناس في العراء من دون مكان آمن أو دافئ ليلاً. قلةٌ هم في الخيام والكثير منهم ينامون في الخارج بإضرام النار للتدفئة.

كان ٨٠٠ ألف شخص في شمال غربي سوريا يعيشون قبل الزلزال بالفعل في مبانٍ مؤقتة من دون ماء أو كهرباء أو صرف صحي. ومع استمرار ارتفاع عدد الضحايا، تحذّر لجنة الإنقاذ الدولية من كارثة ثانية محتملة للناجين، إذا لم يحصلوا على وسائل العيش الأساسية.

لقد انهار نظام الرعاية الصحية وبات غير قادر الآن على التكيف، بعد سنوات من النزاع، حيث تعاني المستشفيات في شمال سوريا من ضغط شديد، وحيث إن الأضرار التي لحقت بالطرق والظروف الجوية الحالية تجعل الوصول إلى الخدمات الصحية أمراً معقداً ومحفوفاً بالأخطار بشكل متزايد.

لذلك، تدعو لجنة الإنقاذ الدولية المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل بشكل عاجل لضمان حصول العائلات على المساعدة الطبية المنقذة للحياة والمياه النظيفة والغذاء والمأوى.

ثالثا، الوصول الإنساني: هناك حاجة إلى المساعدة من العالم الخارجي الآن أكثر من أي وقت مضى. ولكن لا يمكن للغالبية العظمى من المساعدات أن تصل إلى الناس إلا من خلال المرور عبر الحدود السورية – التركية. ونحن نعلم أن الطرق والبنية التحتية، مثل الجسور، قد تضررت من الزلزال، مما يجعل وصول

> حجم هذه المأساة يتطلب تضامنا دوليا مستداما

الإمدادات إلى الناس أكثر صعوبة.

ولكن حتى قبل الزلزال، كان الوضع الإنساني في شمال غربي سوريا مزرياً بسبب صعوبة إمكان الوصول لتلبية الاحتياجات المتزايدة. أما الآن، فقد جعل الدمار زيادة الوصول الإنساني إلى هذه المجتمعات بأي وسيلة ممكنة أمراً ذا أهمية قصوى.

تحاجج لجنة الإنقاذ الدولية باستمرار بأن المساعدة عبر الحدود هي شريان حياة حيوي في غياب بدائل عملية قابلة للتطبيق. وقد ناقشنا توسيع هذه المساعدة إلى ما بعد نقطة عبور واحدة لضمان التدفق المناسب للأشخاص والمعدات والإمـدادات إلى شمال غربي سوريا لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

نرحّب بإعلان فتح نقطتَي عبور إضافيتين، باتتا متاحتين لعبور الشحنات التجارية، مما يجعل الحصول على مساعدة الأمم المتحدة عبر الحدود ممكناً في الأشهر الثلاثة المقبلة. نأمل أن يضمن ذلك تسهيلات أسرع وتوسيع نطاق المساعدات التي تشتد الحاجة إليها لشمال غربي سوريا. مع ذلك، فإن تأثير هذا الزلزال سيظل راهناً أطول من الأشهر الثلاثة، لذلك سوف نستمر في المطالبة بتوسيع جميع المسارات الصالحة لإيصال المساعدات وتمديدها.

نداء عالمي عاجل للعمل: لا تزال لجنة الإنقاذ الدولية ملتزمة وتعمل على توسيع نطاق الاستجابة المتكاملة في كلا البلدين، بفضل شجاعة زملائنا ودعم شركائنا في المنطقة.

لمنع وقوع كارثة إنسانية ناجمة عن الكارثة الأولى، لجميع المحتاجين بمن في ذلك أولئك الذين كانوا يعانون بالفعل قبل الزلزال، تدعو لجنة الإنقاذ الدولية المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل لمساعدة الناس للبقاء على قيد الحياة والتعافي وإعادة بناء حياتهم. لقد غدا وصول المساعدات إلى المناطق الأكثر تضرراً للمحتاجين أينما كانوا، أكثر إلحاحاً اليوم من ذي قبل، خصوصاً في شمال غربي سوريا، حيث تتعرض المجتمعات لخطر التخلّي عنها.

لقد نهضت دول الخليج لتوفير إمدادات الإغاثة، ونظّمت حملات تبرعات جمعت أكثر من ٣٨٥ مليون دولار، ونقلت خدمات الطوارئ جواً إلى كلا البلدين. من المهم أن تستمر هذه الجهود الرائعة في مرحلة ما بعد الصدمة حيث تبدأ أعمال التعافي وإعادة التأهيل في جميع المناطق المتضررة.

إن حجم هذه المأساة لا يتطلب فقط تمويلاً طويل الأجل ووصولاً غير مقيّد للمساعدات الإنسانية، بل يتطلب فوق ذلك تضامناً دولياً مستداماً.

*رئيس ومدير لجنة الإنقاذ الدولية التنفيذي ووزير خارجية بريطانيا من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠

عبدي: النظام التركي يواصل أعماله العدوانية ضد الشعب الكردي

قال القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية "مظلوم عبدي" في تغريدة له على تويتر أن النظام التركي يواصل أعماله العدوانية ضد الشعب الكردي، دون الاكتراث بالمأساة الإنسانية التي تشهدها تركيا وسوريا جرّاء الزلزال المدمّر.

وجاء في التغريدة:

"دون الاكتراث بالمأساة الإنسانية التي تشهدها تركيا وسوريا جرّاء الزلزال المدمّر، الذي تسبّب بفقدان عشرات الآلاف لأرواحهم، يواصل النظام التركي أعماله العدوانية ضد الشعب الكردي، مُتذرّعاً بحجج واهية، في الوقت الذي افترش فيه عشرات الآلاف من الأهالي العراء، خوفاً من كوارث طبيعية جديدة".

وفي تغريدة أخرى قال مظلوم عبدي: "فيما تتوجّه كافة الجهود الدولية والإقليمية نحو إرسال المساعدات الإنسانية، للمناطق المنكوبة في سوريا وتركيا، استهدفت المسيَّرات التركية، الأربعاء، سيارة مدنيّة بريف القامشلي، متسبّبة باستشهاد مدني، وإصابة عضو بالأمن الداخلي. واستهدف مدنيون في تل رفعت وكوباني خلال الأسبوع الأخير".

بوتين: الكورد عقلانيون ويمكننا الاتفاق معهم في القضايا الإنسانية

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأمين مظالم الأطفال ماريا لفوفا بيلوفا أن التفاوض مع الكورد بشأن القضايا الإنسانية أسهل من التفاوض مع الأمريكيين.

أخبرت أمينة مظالم الأطفال الرئيس كيف أن القوات الأمريكية حاولت من خلال الكورد منعها في البداية من أخذ الأطفال الروس إلى وطنهم.

تعليقا على ذلك قال الرئيس: «مع الكورد يمكن التوصل لاتفاق .. هل اتفقتم؟ .. ألم أقل لك! .. حسنا يمكنك مواصلة هذا العمل».

وأضاف الرئيس: «الكورد عقلانيون جدا، يمكننا الاتفاق معهم. التفاوض معهم أسهل من التفاوض مع الأمريكيين، وهم يسيطرون على الوضع هناك. نحن بحاجة لمواصلة هذا العمل من خلال السلطات السورية الرسمية، لكنني أعتقد أن القضايا الانسانية من الممكن حلها مع الكورد مباشرة».

وتعهد الرئيس لأمين مظالم الأطفال بمساعدتها في هذا العمل.

*المصدر: تاس

الديمقراطي الكردستاني يمنع مرور المساعدات إلى ضحايا الزلزال

قال الهلال الأحمر الكردي إن معبر فيش خابور (سيمالكا من جهة روج آفا) الذي يهيمن عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK)، يمنع مساعدات إنسانية أرسلها "المجتمع العالمي والإقليمي" من المرور، لإيصالها إلى المناطق المنكوبة.

وأصدر الهلال الأحمر الكردي، يوم الأربعاء، بياناً كتابياً على موقعه الرسمي، قال فيه إن معبر فيش خابور يمنع دخول مساعدات إنسانية دولية وإقليمية من الدخول لتوزيعها في المناطق المنكوبة من سوريا.

وجاء في مستهل البيان: "أسفر الزلزال الذي وقع في ٦ شباط ٢٠٢٣ عن حدوث كارثة إنسانية عظيمة وأضرار كبيرة يعاني منها أهالي المنطقة حتى هذه اللحظة، وبناء على ذلك، بذل المجتمع الإنساني العالمي والإقليمي جهداً كبيراً لتقديم المساعدة المالية والمعنوية للأشخاص المتضررين من هذا الزلزال؛ ولأنهم يجدون الهلال الأحمر الكردي مكاناً للثقة فقد أرادوا أن تصل هذه المساعدات عن طريقها إلى المناطق المنكوبة".

وتابع البيان: "لكن وللأسف ومن دون

> سلطات الديمقراطي تمنع عبور المساعدات الإنسانية إلى الهلال الأحمر الكردي

التعرف على الأسباب، نواجه عقبات كبيرة كان آخرها أمس (٢١-٢-٢٠٢٣) عندما تم منع دخول قافلة مساعدات إنسانية خاصة بنا من قبل معبر فيش خابور والسلطات التابعة لها.

لهذا السبب يتعين علينا اطلاع العالم بأسره بهذه العقبات بأسرع وقت ممكن، فنحن في الهلال الأحمر الكردي مثل هكذا قرارات غير مقبولة بالنسبة لنا، ونراها بلا معنى. ومن حقنا الطبيعي كهلال أحمر كردي أن نوصل المساعدات التي ترسلها المجتمعات التي تثق بنا إلى الأماكن المطلوبة".

واختتم الهلال الأحمر الكردي بيانه بالقول: "نأمل وبشكل عاجل من هذه الأطراف التي تضع هذه العقبات أن تعود عن هذه القرارات وتفتح كل الطرق والأبواب الإنسانية للمساعدة".

ويواجه الهلال الأحمر الكردي عراقيل جديدة لإيصال المساعدات، إذ تمنع سلطات الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK في باشور (جنوب كردستان) عبور المساعدات الإنسانية إلى الهلال الأحمر الكردي في شمال وشرق سوريا، من معبر سيمالكا، حسب ما كشف الهلال الأحمر الكردي في بيان له، نشر على معرفاته.

وفي تصريح صحفي، وتعقيباً على منع عبور المساعدات من باشور (جنوب كردستان)، نوّهت الرئيسة المشترك للهلال الأحمر الكردي، إيفا علي، «هناك مساعدات مخصصة لشمال وشرق سوريا ومن المفترض أن توزع عبر الهلال، لكن سلطات الحزب الديمقراطي تمنع عبورها من معبر سيمالكا».

وأشارت إيفا إلى أن «إدارة معبر فيش خابور تمنع عبور المساعدات إلى شمال وشرق سوريا، دون توضيح الأسباب وراء ذلك».

وتعود المساعدات التي تواجه منع العبور إلى شمال وشرق سوريا، لشركاء الهلال الأحمر الكردي في الخارج، ولبعض المبادرات الشعبية في باشور وأوروبا، ومبادرات شخصيات وطنية، وبعض الغيورين الكرد، وفق ما لفتت إليه إيفا، وتضم «أدوية وحليب أطفال وخيم ومعدات منامة ومواد إسعافية وإغاثية».

وأكدت إيفا «سيستفيد من المساعدات في حال عبورها إلى الهلال الأحمر الكردي، أهالي المناطق المتضررة مثل الشيخ مقصود والأشرفية والشهباء في حلب بنسبة ٧٠٪؛ لأنهم الأكثر تضرراً، والمتضررين في منبج وكوباني بنسبة ٣٠٪».

مشيرة «سيكون لمنع عبور المساعدات تداعيات كبيرة، وسيُحرم الآلاف من المتضررين من تلك المساعدات التي هم بأمسّ الحاجة إليها».

مسد يدعو المجتمع الدولي لوقف سياسات تركيا في التهجير والتغيير الديمغرافي

أدان مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) سياسات التغيير الديمغرافي التي مارستها تركيا ضد الكرد في شمال غرب سوريا إبان زلزال ٦ شباط، ودعا لوقف تهجير الكرد من أماكنهم الأصلية خاصة بعد تهجير "ما يفوق الـ ٧٠٪ من أهالي عفرين" حتى الآن.وأصدر مجلس سوريا الديمقراطية بيانا إلى الرأي العام وجاء في مستهل البيان: "منذ اللحظة الأولى من وقوع كارثة الزلزال في السادس من شباط الحالي؛ قام مجلس سوريا الديمقراطية بوضع كافة إمكاناته السياسية والدبلوماسية في خدمة أبناء الشعب السوري الذين تضرروا جراء هذه الكارثة، وكرس المجلس مختلف علاقاته لممارسة الضغوط اللازمة لأجل فتح المعابر الإنسانية وإدخال المساعدات ومواد الإغاثة الضرورية، كما قام مجلس سوريا الديمقراطية بتشجيع المبادرات المحلية في الداخل السوري سواء المبادرات المدنية والشعبية أو الرسمية التي كانت أبرزها مبادرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا".

ورأى المجلس، بعد مرور أربعة عشر يوماً على "الكارثة"، أن "السياسات التي مورست خلال الكارثة عرقلت فرص إنقاذ الكثير من الأرواح التي قضت تحت الأنقاض وحرمت المتضررين من الوصول للمساعدات التي يستحقونها".

مضيفاً "فقد منعت الفصائل المسلحة التابعة للاحتلال التركي المساعدات التي وصلت في وقت مبكر لمنافذ الإدارة الذاتية وظلت هذه الفصائل والائتلاف من خلفها وحكومته المؤقتة ترافع في الدفاع عن السياسة التركية تجاه الضحايا السوريين رغم أن الكارثة أثبتت بأن مؤسسات الدولة التركية كانت عاجزة عن أداء واجبها تجاه مواطنيها داخل تركيا، ما ينفي الحاجة لإثبات عدم قيام تركيا بتقديم أي دعم للسوريين في مناطق احتلالها، ولاعتبارات السياسة الداخلية التركية تقصد إعلام العدالة والتنمية التأكيد على أن الأولوية هي للضحايا الأتراك، ومارست سلطاتها التمييز العنصري في عملية إنقاذ الأرواح، ووصول الدعم والمعونة للمحتاجين. لكن الجريمة المدانة بحق الضحايا السوريين في شمال غرب سوريا تتمثل في الأوامر التركية التي بموجبها رفضت الفصائل التابعة لتركيا استقبال مساعدات الإدارة

الذاتية، وتجاهلها لما أعلنته هيئات الدفاع المدني عن حاجتها الماسة لتلك المساعدات، وانطلاقاً من الواجب الإنساني الأخلاقي والوطني فقد سعينا في مجلس سوريا الديمقراطية تقديم كل التسهيلات رغم قناعتنا بأن تلك الفصائل الإرهابية المرتزقة لا تؤتمن على تلك المساعدات".

إدانة وتحذير من التغيير الديمغرافي

وأدان مجلس سوريا الديمقراطية "بأشد العبارات سياسات التغيير الديمغرافي التي مارستها تركيا ضد الكرد في شمال غرب سوريا" داعياً "المجتمع الدولي للتدخل وممارسة الضغوط لوقف تهجير الكرد من أماكنهم الأصلية حيث هجر حتى الآن ما يفوق الـ ٧٠٪ من أهالي عفرين".

كما حذر المجلس من "استثمار سلطات الاحتلال التركي للمساعدات الدولية المقدمة للسوريين، وخصوصاً التبرعات التي خصصتها بعض الدول، لبناء مساكن وقرى جديدة في أراضٍ تعود ملكيتها للمواطنين الكرد".

وأدان أيضاً "استمرار الاعتداءات التركية على شمال وشرق سوريا حيث تم استهداف القوات التركية قرية المحمودية وأيضاً استهدفت المسيّرات التركية عدة سيارات مدنية خلال الأسبوعين الماضيين".

سياسات دمشق مسؤولة عن تدهور الحالة الإنسانية

ومضى مجلس سوريا الديمقراطية في بيانه بالقول إن "السلطة الحاكمة في دمشق ورغم تأكيدها على أهمية الحوار الوطني فقد ارتأت توظيف الكارثة لمصالحها السياسية الضيقة ورفضت المبادرات الوطنية الداخلية لمساعدة الضحايا انسجاماً مع موقفها المسبق الرافض لأي انفتاح على القوى السياسية الديمقراطية الداعية للانتقال السلمي الديمقراطي، ويحمل المجلس، سياسات السلطة في دمشق المسؤولية الأساسية عن تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية للمواطنين بشكل عام والمتضررين من الزلزال بشكل خاص، حيث سبق أن أكد مجلس سوريا الديمقراطية على أهمية أن يتجاوز السوريون خلافاتهم، وأن يؤسسوا لجبهة ديمقراطية واسعة ليقودوا الحوار والتفاوض مع السلطة، والمساهمة في إحياء العملية السياسية وتمثيل مختلف القوى والأطراف السورية الفاعلة في عملية التفاوض التي تهدف لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤. ووفق ما سبق أعلاه، فإن المجلس يعيد التأكيد على أن الحوار الوطني السوري هو خيار استراتيجي بالنسبة له، ولا غنى عنه، على أن يشمل الممثلين السياسيين الفاعلين عن جميع مكونات وشرائح المجتمع، على أساس تحقيق الانتقال السياسي المجدي والشامل في البلاد. وكما أنه يشدد على أن انطلاق أي عملية حوار وطني من هذا القبيل يجب أن تكون بضمانات دولية، بما فيها الحلفاء الدوليين للسلطة في دمشق شريطة أن يقفوا على مسافة واحدة من كل الأطراف".

دعوات للقوى الوطنية والديمقراطية في تخفيف معاناة الزلزال

وزاد المجلس إلى بيانه بالقول: "مجلس سوريا الديمقراطية، في الوقت الذي يعزي أسر الضحايا ويتمنى للجرحى الشفاء العاجل، فإنه يؤكد على أن الشعب السوري يجب أن يحاسب المتورطين في سرقة قوت يومه".

كما دعا مختلف القوى الوطنية الديمقراطية للتكاتف وإيجاد آليات فعالة لمراقبة نشاط مختلف السلطات على الأرض ومتابعة إيصال المساعدات الإنسانية المرسلة له، ودعا القوى الديمقراطية في سوريا لتصعيد نضالها بهدف تأطير جهودها وعدم تفويت المزيد من الفرص التي من شأنها تخفيف معاناة السوريين.

رئيسة مجلس «مسد» الهام احمد:

تعويم النظام لا ينتج حلاً سياسياً والروس حاولوا لعب دور الوسيط

القامشلي: كمال شيخو:رأت القيادية الكردية السورية إلهام أحمد، رئيسة «مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)»، أن التعامل «غير المشروط» مع النظام السوري يؤدي إلى تعويمه ولا ينتج حلاً سياسياً، في موقف يعبّر عن رفض للتطبيع العربي والإقليمي مع نظام الحكم في دمشق، ولا سيما في ضوء كارثة الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا أخيراً.

وفي حوار مع «الشرق الأوسط» في مدينة القامشلي (محافظة الحسكة)، قالت إلهام أحمد التي ترأس كياناً يُعدّ المظلة السياسية العليا في مناطق شمال شرقي سوريا الخاضعة عسكرياً لـ«قوات سوريا الديموقراطية (قسد)»، إن المسؤولين الامريكيين «نقلوا لنا» أن الإعفاءات الأخيرة من العقوبات المفروضة على سوريا لا تتعارض مع «قانون قيصر». وهنا نص الحوار:

موقف الحكومات العربية من النظام الحاكم

> ما تعلقيكم على زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لسلطنة عُمان وهي ثاني زيارة عربية له خلال عقد من الحرب السورية؟

– لا أعتقد أن هذه الزيارات ستؤدي إلى حل سياسي على المستوى السوري؛ لأن التعامل غير المشروط عادةً يؤدي إلى تعويم النظام وليس إلى حلول سياسية. النظام لم يغيّر في سياساته قيد أنملة؛ ومن ثم لن تخدم هذه الزيارات الشعب السوري، والمساعدات الإنسانية الدولية والعربية يجب مراقبتها دولياً وتوزيعها بشكل عادل على جميع المواطنين الذين تضرروا بهذا الزلزال، أينما كانوا.

> عقدتم مؤخراً لقاءات رسمية مع جهات عربية، هل لمستم تغييراً في سياسة حكوماتها من النظام الحاكم؟

– خلال هذه اللقاءات لم تتحدث هذه الجهات عن تغيير في مواقف الحكومات العربية بإعادة تعويم النظام أو قبوله بالشكل الحالي. بدورنا طالبنا بضرورة تقديم مشروع عربي لحل الأزمة السورية، كما طالبنا تركيا بسحب قواتها من شمال غربي البلاد ووضع حد للتدخل الإيراني العسكري السافر. كما طالبنا جامعة الدول العربية بوضع خريطة طريق للحل السياسي والقيام بدورها لوضع حد للحروب الدائرة، وإنهاء معاناة الشعب وحل الخلافات العالقة بين أبناء هذا البلد المقسم عسكرياً.

> لكن تركيا أعلنت رغبتها التطبيع مع النظام الحاكم، وعقد مسؤولون أتراك اجتماعات رسمية مع نظرائهم السوريين. كيف تقيّمون دور «الائتلاف السوري» المعارض وحكومته المؤقتة من هذه اللقاءات؟

– تصريحات الائتلاف، مع الأسف، كانت على الدوام مؤيدة للموقف التركي، بما فيها قضية التطبيع مع النظام السوري، حيث برّرت مواقفه سياسات الحكومة التركية، وجرى استخدامه بوصفه أداة لإقناع السوريين المعارضين. لكن رفض القاعدة الشعبية في المناطق الخاضعة للفصائل السورية الموالية لتركيا كان بمثابة رسالة للجهات التي تسيطر على تلك المناطق بعدم شرعيتها، وبذلك تكون مواقفنا متقاربة جداً، وأيادينا ممدودة للحوار مع هذه الجهات التي خرجت ونظّمت تلك التظاهرات.

اتصالات مع السفراء الامريكيين والوساطة الروسية

> قررت الإدارة الامريكية تخفيف العقوبات على سوريا بعد الزلزال المدمر. هل أجريتم اتصالات مع السفراء الامريكيين العاملين شرق سوريا لفهم حيثيات هذا القرار؟

– نعم، أجرينا اتصالات مع السفراء الامريكيين الموجودين في مناطق شمال شرقي سوريا، ونقلوا لنا أن

هذه الإعفاءات تدخل في السياق الإنساني ولا تتعارض مع «قانون قيصر»، وأصلاً هي معفاة من العقوبات. فالوجود الامريكي العسكري في شرق سوريا يأتي في سياق مكافحة الإرهاب والقضاء على تنظيم «داعش».

> تحاول روسيا لعب دور الوساطة بينكم وبين حكومة دمشق. إلى أين وصلت هذه المساعي؟

– الروس حاولوا لعب دور الوسيط بيننا وبين الحكومة السورية، خلال سنوات الحرب السورية، لكن هذه الجهود لم تثمر، ومعروف أنهم داعمون للنظام. هم مع الحل السياسي ضمن إطار تعزيز قبضة النظام الحاكم على كامل الأراضي السورية.

وخلال لقاءاتنا الرسمية معهم لم نتلمس منهم أي دور حيادي بالصراع السوري؛ لأنهم منحازون لضفة النظام أكثر من ضفة الوساطة، وهذا كان السبب المباشر لعدم التوصل لأي نتائج مرجوّة.

> وهل تغيرت بالفعل سياسة النظام بعد هذه المساعي؟

– النظام الحاكم لم تتغير مواقفه؛ لا على الصعيد الإنساني، ولا على الصعيد السياسي، حيث لم يُبدِ أي مرونة بالتعامل مع بقية السوريين المختلفين معه، ولم يقبل قنوات التواصل للتعامل مع الزلزال المدمر والمأساة الإنسانية. المطلوب من جميع السوريين، نظاماً ومعارضة، التعامل مع هذه الكارثة ضمن الإطار الإنساني فقط وترك الخلافات السياسية جانباً. أيّ سوري قلبه على بلده، دولةً وشعباً، بإمكانه طي صفحة الخلافات السياسية، والتقدم باتجاه الحل الشامل. استغلال النظام هذه الكارثة الإنسانية وفرض نفسه وتقوية سلطته وتعزيز مكانته على حساب آلام السوريين وجراحاتهم، مأساة بحد ذاتها.

الزلزال و المشهد السوري

> هل سيُحدث الزلزال الذي ضرب مناطق واسعة شمال غربي سوريا تغييراً في المشهد السوري؟

– هناك تجارب عدة في التاريخ تؤكد أنه بعد الكوارث الطبيعية تقوم الأنظمة الحاكمة بمرحلة جديدة، وتشكل حكومات وطنية وتغيّر من سياساتها وتلتف حول مواطنيها، لكن في سوريا لم يحدث ذلك، ولا أرى إشارات إيجابية بأن الوضع سيتغير في هذا البلد المنقسم، خصوصاً بالنسبة للخلافات بين الأطراف المتحاربة والأجندات الدولية والإقليمية التي تفرض نفسها على الوضع الداخلي السوري، وهي العائق الأساسي في توحيد الرؤى السورية، ومن ثم فإن عدم قبول المساعدات المقدَّمة من قِبل الإدارة (الذاتية) ومجلسها السياسي أكبر دليل على أن الوضع لن يتغير في هذا البلد بالنسبة للخلافات السورية – السورية.

> ومن يتحمل مسؤولية تعقيد الحالة السورية إلى هذا المستوى؟

– تسييس الكارثة الإنسانية من قِبل النظام السوري وفرض نفسه على المجتمع الدولي على أنه نقطة

ارتكاز لتلقّي المساعدات الدولية واحتكار توزعيها، دليلان على ضعفه. فالأمم المتحدة ترسل المساعدات لمناطق النظام، لكنها تبقى أياماً في العاصمة دمشق. وتابعنا جميعاً كيف أن النظام لم يعلن أن مدينتي جبلة وحلب من المناطق المنكوبة إلا بعد مرور أسبوع من الكارثة المدمرة، في الوقت الذي كان يستجدي فيه يومياً المساعدات، دون التحدث عن هذه المناطق. وتعامل المجتمع الدولي مع النظام على أنه الطرف الشرعي الوحيد وأنه المسؤول عن إدارة كل السوريين رغم التقسيمات العسكرية، كان أكبر غلط ارتكبه هذا المجتمع وهيئات الأمم المتحدة.

مساعدات الإدارة الذاتية

> المساعدات التي قدمتها الإدارة الذاتية ومجلس «مسد» للمناطق المنكوبة رفضتها مناطق العمليات التركية، وقبلتها مناطق النظام... فما تعليقكِ؟

– «مجلس مسد» والإدارة الذاتية اتخذا قراراً إيجابياً بإرسال المساعدات الإنسانية لحظة وقوع الزلزال، إلى المناطق المنكوبة شمال غربي سوريا، لكن الحكومة المؤقتة، التابعة للائتلاف السوري المعارض، رفضتها، وهذا الرفض مردُّه عدم وجود قرار سياسي بالموافقة لهذه الجهات السياسية لصالح توجهات الحكومة التركية، وهذا يثبت أن هذه القوى المعارضة لا تمتلك قرارها المستقل وتتبع لتركيا التي تقرر عنهم، ومن ثم فإن عدم وصول هذه المساعدات إلى المنكوبين في إدلب وشمال حلب وعفرين يتحمل مسؤوليتها الائتلاف وحكومته المؤقتة والفصائل العسكرية التابعة لها.

> وكيف تعاملت الحكومة السورية التابعة للنظام مع المساعدات المقدَّمة من قِبلكم؟

– فيما يخص المناطق التابعة للنظام الحاكم كانت مدينة جبلة أكثر المناطق المنكوبة، إضافة على حلب والأحياء الخاضعة للقوات النظامية، خصصنا مساعدات لها وكانت عبارة عن ١٠٠ صهريج وقود، إضافة لشحنات تتضمن مستلزمات طبية لوجستية جمعها مواطنو المنطقة، لكن النظام اعترض على إدخالها وبقيت لأكثر من أسبوع على المعابر ثم وافق على إدخال سيارات الوقود لتبقى المواد اللوجستية رهينة العراقيل والحواجز التي عاقت وصولها في الوقت المناسب.

> وهل هذا الرفض مردُّه قبول شرعية الإدارة لدى هذه الأطراف؟

– تماماً، فالخوف من استقبال مساعدات الإدارة ومجلس «مسد» دليل على ضعف هذه الأطراف وأن الإدارة ستستغلّ هذا الاعتراف للتعامل معها ومع مؤسساتها، وهذه كانت مجرد حجج لا أساس لها من الصحة ووضعوا حياة الناس في البازارات السياسية، حيث تتحمل هذه الجهات (النظام والائتلاف) مسؤولية عدم وصولها في الوقت المناسب بالدرجة الأولى.

الحرب في اوكرانيا و صراع الاقطاب

بيان قادة G7 بمناسبة مرور عام على الحرب الروسية ضدّ أوكرانيا

*البيت الأبيض/ ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٣

- بمناسبة مرور عام على الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا، اجتمعنا، نحن قادة مجموعة الدول السبع، مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي لإعادة تأكيد دعمنا الثابت لأوكرانيا مهما طال الأمر. لقد كشفت الهجمات الروسية الشنيعة خلال الـ ٣٦٥ يوما الماضية عن قسوة العدوان الجاري ضدّ أوكرانيا.

إننا ندين حرب روسيا غير القانونية وغير المبررة والتي ليس لها أي داع، والتي تتجاهل ميثاق الأمم المتحدة وتبدي اللامبالاة بالآثار التي تخلفها حربها على الناس في جميع أنحاء العالم. ونحيّي في الوقت عينه بطولة الشعب الأوكراني في مقاومته الشجاعة.

ونلتزم بتكثيف دعمنا الدبلوماسي والمالي والعسكري لأوكرانيا، لجعل تكاليف الحرب التي تتحملها روسيا وأولئك الذين يدعمون جهودها الحربية أكبر وأشدّ تأثيرا. وفي نفس الوقت سنتابع مواجهة الآثار السلبية للحرب على بقية العالم، وخاصة على الفئات السكانية الأكثر ضعفا.

*************** *** **** ***

- إن روسيا هي من بدأ هذه الحرب وبإمكانها إنهاؤها إذا أرادت. ولذلك فنحن ندعو روسيا إلى وقف عدوانها المستمر وسحب قواتها بشكل فوري وكامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. في هذا العام المنصرم قتلت القوات الروسية آلاف الأوكرانيين وأجبرت الملايين على الفرار ورحلت قسراً عدة آلاف من الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى روسيا. لقد دمّرت المستشفيات والمدارس والطاقة والبنية التحتية الحيوية، وتركت المدن التاريخية في حالة خراب.

وهنالك، في المناطق المحررة من القوات الروسية، أدلة على وجود مقابر جماعية وعلى استخدام العنف الجنسي والتعذيب وغيرها من الفظائع. إننا ندين بشدة جميع الأعمال الرهيبة التي تقوم بها روسيا. ومع ذلك، أصبح الأوكرانيون، وسط هجوم روسيا، أكثر اتحادا وفخرا وتصميما من أي وقت مضى.

- لا تقتصر حرب روسيا على أوكرانيا، فهي أيضا هجوم على المبادئ الأساسية لسيادة الدول وسلامة أراضي الدول واحترام حقوق الإنسان. سنظل متحدين وصلبي الإرادة في دعمنا لميثاق الأمم المتحدة، مكرّرين إدانتنا القاطعة ورفضنا الحاسم لمحاولة ضم روسيا غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون الأوكرانية، كما أن شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول هما أيضا أوكرانيتان. لن نعترف أبدًا بمحاولات الضم غير القانونية هذه.

*************** *** **** ***

- نعيد التأكيد على أن خطاب روسيا النووي غير المسؤول غير مقبول، وكذلك أي استخدام روسي للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية سيواجه بعواقب وخيمة. إننا نذكر الإجماع الذي تم التوصل إليه في بالي بين جميع أعضاء مجموعة العشرين، بمشاركة روسيا، على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها غير مسموح به.

كما نشير إلى حقيقة عدم استخدام الأسلحة النووية على مدى ٧٧ عاما. إننا نأسف بشدة لقرار روسيا تعليق تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار احتلال روسيا وسيطرتها على محطة الطاقة النووية في زابوريجيا.

لا يمكن حل الوضع إلا من خلال الانسحاب الكامل للقوات والمعدات الروسية من هذا المبنى. وفي هذا المجال، نحن ندعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا بكل السبل، بما فيها من خلال الوجود المستمر لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف جميع العمليات القتالية داخل وحول المحطة والبنية التحتية المحيطة بها.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊❊ ❊❊❊

- نرحب بالقرار ES / A-١١ / ٧ تحت عنوان "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الكامنة وراء سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا" والذي تم اعتماده بتأييد واسع من المجتمع الدولي في جلسة طارئة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أمس. وسنظل ملتزمين بالدبلوماسية ونرحب بجهود الرئيس زيلنسكي الجادة لتعزيز سلام شامل وعادل ودائم وندعمها بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة من خلال تحديد المبادئ الأساسية في صيغة السلام الخاصة به.

وبهدف التوصل إلى تسوية سلمية قابلة للحياة بعد الحرب، نظل على استعداد للتوصل إلى ترتيبات مع أوكرانيا وكذلك البلدان والمؤسسات المهتمة بشأن الأمن المستدام والالتزامات الأخرى لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها وتأمين مستقبلها الحر والديمقراطي وردع العدوان الروسي المستقبلي.

- ما زلنا ملتزمين بتنسيق الجهود لتلبية احتياجات أوكرانيا الملحة من المعدات العسكرية والدفاعية، مع التركيز الفوري على أنظمة وقدرات الدفاع الجوي، وكذلك الذخائر والدبابات اللازمة.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊❊ ❊❊❊

- بناء على النتائج التي تحققت خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول، نجدّد التزامنا بتقديم مساعدة إنسانية إضافية إلى الشعب الأوكراني، ودعم قطاع الطاقة في أوكرانيا وغير ذلك من أشكال المساعدة في أوكرانيا والبلدان المجاورة، من أجل ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة العقلية. نرحب بإنشاء منصة التنسيق بين الجهات المانحة متعددة الوكالات للمساعدة في دفع أجندة الإصلاح في أوكرانيا، وتعزيز النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص وضمان التنسيق الوثيق بين المانحين الدوليين لتقديم المساعدة بشكل متماسك وشفاف وقابل للمساءلة.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊❊ ❊❊❊

- سنواصل المساعدة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي لأوكرانيا، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الاقتصادية العاجلة قصيرة الأجل.

وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم الذي أحرزه وزراء المالية في بلادنا في زيادة ميزانيتنا ودعمنا الاقتصادي إلى ٣٩ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٣ ونتطلع إلى التزامات إضافية. نطلب من وزراء المالية مواصلة المشاركة مع صندوق النقد الدولي (IMF) وأوكرانيا لتقديم برنامج طموح بحلول نهاية مارس/آذار ٢٠٢٣ ومواصلة العمل مع صندوق النقد الدولي وآخرين من أجل دعم الميزانية الضروري لأوكرانيا طوال عام ٢٠٢٣ وما بعده.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊❊ ❊❊❊

- ندعم جهود إعادة الإعمار في أوكرانيا، بما في ذلك إصلاح البنية التحتية التي دمرها العدوان الروسي. من الضروري أن تستمر هذه العملية في إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك

الكيانات الأهلية الأوكرانية والمجتمع المدني والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية والقطاع الخاص.

سيوفر مؤتمر تعافي أوكرانيا الذي سيعقد في لندن في يونيو/حزيران من هذا العام مكانًا لأوكرانيا والشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الزخم وراء تعافي أوكرانيا. في الوقت نفسه، سنواصل دعم تصميم أوكرانيا على بناء مجتمع خالٍ من الفساد.

نحن ندعم جهود الحكومة الأوكرانية لتعزيز بناء المؤسسات الضروري بما يتماشى مع المسار الأوروبي لأوكرانيا، بما في ذلك في القطاع القضائي وتعزيز سيادة القانون من خلال تمكين المؤسسات الأوكرانية المستقلة لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، نجدد ثقتنا الكاملة بدور مجموعة سفراء مجموعة السبع في دعم تنفيذ أجندة الإصلاح.

❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋❋ ❋❋❋ ❋❋❋❋ ❋❋❋

- نعيد تأكيد التزامنا بتشديد العقوبات غير المسبوقة والمنسقة وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها مجموعة الدول الصناعية السبع والدول الشريكة حتى الآن لمواجهة قدرة روسيا على شن عدوانها غير القانوني.

ونجدد التزامنا بتشكيل جبهة موحدة من خلال فرض إجراءات اقتصادية منسقة جديدة ضد روسيا في الأيام والأسابيع المقبلة.

على وجه التحديد، نتخذ الإجراءات الجديدة التالية، بما يتوافق مع السلطات والعمليات القانونية الخاصة بنا ومع القانون الدولي:

١ • سنحافظ على التدابير الاقتصادية التي فرضناها بالفعل وننفذها بالكامل ونوسعها بشتى الوسائل،، بما في ذلك منع التهرب والالتفاف على العقوبات والرد على ذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق إنفاذ لتعزيز الامتثال وإنفاذ تدابيرنا وحرمان روسيا من فوائد اقتصادات مجموعة السبع. ندعو الدول الثالثة أو الجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي تسعى إلى التهرب من إجراءاتنا أو تقويضها للتوقف عن تقديم الدعم المادي لحرب روسيا، وإلا فإنها ستواجه تكاليف باهظة. لردع هذا النشاط في جميع أنحاء العالم، نتخذ إجراءات ضد الجهات الفاعلة من الدول الثالثة التي تدعم ماديا حرب روسيا في أوكرانيا. ونلتزم أيضا بمواءمة إجراءاتنا أكثر، مثل حظر العبور أو الخدمات، من أجل منع التحايل الروسي.

٢ • نحن ملتزمون بمنع روسيا من إيجاد طرق جديدة للحصول على المواد والتكنولوجيا والمعدات العسكرية والصناعية المتقدمة من ولاياتنا القضائية التي يمكن استخدامها لتطوير قطاعاتها الصناعية وزيادة انتهاكها للقانون الدولي.

ولهذه الغاية، سنتخذ مزيدا من الإجراءات لمنع روسيا من الوصول إلى المدخلات التي تدعم قطاعيها العسكري والتصنيعي، بما في ذلك الآلات الصناعية والأدوات ومعدات البناء وغيرها من التقنيات التي تستغلها روسيا لإعادة بناء آليتها الحربية.

٣ • سنواصل خفض عائدات روسيا التي تستخدمها لتمويل عدوانها غير القانوني من خلال اتخاذ الخطوات المناسبة للحد من عائدات روسيا من الطاقة وقدراتها الاستخراجية المستقبلية، بناءً على التدابير التي اتخذناها حتى الآن، بما في ذلك حظر التصدير ووضع سقف لأسعار النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة روسية المنشأ والمنقولة بحرا. نلتزم باتخاذ الإجراءات بطريقة تخفف من الآثار غير المباشرة لأمن الطاقة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر ضعفاً وتضرراً.

٤ • وفيما يتعلق بالإيرادات الكبيرة التي تحصلّها روسيا من استخراج الماس وتصديره، سنعمل بشكل جماعي على اتخاذ مزيد من التدابير بشأن الماس الروسي، سواء الماس الخام أوالمصقول، والعمل عن كثب لإشراك الشركاء الرئيسيين في ذلك.

٥ • نتخذ تدابير إضافية فيما يتعلق بالقطاع المالي الروسي لتقويض قدرة روسيا على شن عدوانها غير القانوني، وخلال التنسيق للحفاظ على القنوات المالية للمعاملات الأساسية، سنستهدف مؤسسات مالية روسية إضافية لمنع التحايل على تدابيرنا.

٦ • نواصل فرض عقوبات محددة الهدف، بما في ذلك على المسؤولين عن جرائم الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات، أو ممارسة السلطة على الأوكرانيين في أوكرانيا بطريق غير مشروع، أو أولئك الذين يستفيدون من الحرب بطريقة أخرى.

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊❊ ❊❊❊

- سنواصل جهودنا لضمان أن تدفع روسيا تكاليف إعادة إعمار أوكرانيا على المدى الطويل. تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن الحرب والأضرار التي تسببت بها، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية لأوكرانيا. نجدد التأكيد بشكل جماعي على الحاجة إلى آلية دولية لتسجيل الأضرار التي سببتها روسيا.

ونحن مصممون، بما يتفق مع أنظمتنا القانونية الخاصة، على أن الأصول السيادية لروسيا في ولاياتنا القضائية ستظل مجمدة حتى يتم التوصل إلى حل للنزاع يعالج انتهاك روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها. يجب أن يضمن أي حل للصراع أن تدفع روسيا ثمن الضرر الذي تسببت فيه. سنعمل مع شركاء خارج مجموعة السبع الذين يمتلكون تلك الأصول السيادية الروسية لبناء أوسع تحالف ممكن لتحقيق هذه الأهداف.

- نحن متحدون في تصميمنا على محاسبة الرئيس بوتين والمسؤولين الآخرين، بما يتفق مع القانون الدولي، وندعم التحقيقات التي يجريها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام لأوكرانيا والمدعون العامون الوطنيون الآخرون القادرون على إقامة الولاية القضائية بموجب قوانينهم

الوطنية.

وحول ذلك، نؤيد الجهود المبذولة لتطوير مركز دولي لمحاكمة جريمة العدوان ضد أوكرانيا (ICPA) المرتبط بفريق التحقيق المشترك الحالي المدعوم من "عدالة أوروبا" Eurojust.

- نأسف لتضرر العديد من دول العالم بشدة من تداعيات الحرب العدوانية الروسية، فقد تسبب تحويل الغذاء إلى سلاح بيد روسيا في مصاعب اقتصادية عالمية وارتفاع في أسعار الغذاء العالمية، مما أدى إلى زيادة تكلفة معيشة الناس، وتَفاقم نقاط الضعف الاقتصادية في البلدان النامية، وارتفاع الأزمات الإنسانية الشديدة بالفعل وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. نعيد التأكيد على الإرادة الموحدة لمجموعة الدول السبع لمواصلة تقديم المساعدة السريعة، بما في ذلك المساعدات الخاصة بالأغذية، إلى البلدان المحتاجة والسكان المتضررين، وسنواصل تصميم تدابيرنا التقييدية وعقوباتنا بحيث تحمي هؤلاء السكان من العواقب غير المقصودة من خلال استثناء الغذاء والأسمدة وضمان توفيرهما.

وسنواصل دعم الأمن الغذائي وتوفر الأسمدة وتأمين الاستخدام المستدام لها للبلدان الضعيفة التي تحتاج إلى المساعدة ونرحب بالعمل ذي الصلة الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة والوكالات الأخرى ذات الصلة.

ندرك أهمية مسارات التضامن بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا ومبادرة حبوب من أوكرانيا التي وضعها الرئيس زيلنسكي والأمم المتحدة ومبادرة حبوب البحر الأسود (BSGI) التي ترعاها تركيا. ونشدد في هذا السياق على أهمية التمديد التلقائي للمبادرة بحلول ١٨ مارس/آذار وتوسيعها.

- كما نعرب عن عميق تعاطفنا مع جميع المتضررين من الزلازل المروعة في تركيا وسوريا. إننا نتضامن مع شعب تركيا وسوريا ونتعهد بمواصلة دعمنا لمواجهة عواقب هذه الكارثة.

من الضروري أن تصل المساعدات الإنسانية إلى جميع من يحتاجها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. نرحب بتوسيع المساعدات عبر الحدود لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر، ونؤكد على ضرورة الاستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية لأولئك الموجودين في شمال غرب سوريا. كما نرحب بمبادرة الاتحاد الأوروبي لاستضافة مؤتمر المانحين لدعم الشعب في تركيا وسوريا في مارس/آذار.

- وفوق كل شيء، لن يتزعزع تضامننا ووقوفنا مع أوكرانيا أبدا، ولن يخبو دعمنا للبلدان والشعوب المحتاجة وتأييدنا للنظام الدولي القائم على سيادة القانون.

بوتين أمام البرلمان..
3 رسائل للروس بعد عام من الحرب

في الذكرى الأولى لنشوب حرب أوكرانيا، تعهّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بمواصلة حملته العسكرية في خطاب أمام البرلمان، وصفه خبراء بـ«التغيير الكبير» في اتجاه التصعيد، حسب حديث خبيرين روسيين في العلاقات الدولية لموقع «سكاي نيوز عربية» من إبداء موسكو استعدادها للتفاوض إلى التأكيد على تحمّل إطالة أمد الحرب «حماية لروسيا من خطر يهدد وجودها».

قال بوتين الثلاثاء: «لضمان أمن بلدنا، والقضاء على تهديدات نظام النازيين الجدد القائم في أوكرانيا منذ انقلاب عام ٢٠١٤، تَقرَّر تنفيذ عملية عسكرية خاصة. وسنتعامَل مع الأهداف التي تقع أمامنا خطوة بخطوة وبعناية ومنهجية».

كلمة بوتين جاءت أمام النخبة السياسية وعسكريين حاربوا في أوكرانيا، شاكرا «كل الشعب الروسي على شجاعته وتصميمه»، في محاولةٍ لتهدئة الجبهة الداخلية التي بدأت في الاعتراض على طول مدة الحرب.

تقوية الجبهة الداخلية

هنا يقول الأكاديمي الروسي في جامعة «الصداقة بين الشعوب» بموسكو ديميتري بريجع: «تغيَّرت الكثير مِن الأمور في الداخل الروسي؛ فالجميع كان ينظر للعملية العسكرية بأنها خاطفة، والآن هناك من يدعم بوتن، لكن يرفض

حرب كبيرة مع الغرب، وهناك من لا يدعم بوتن لكن يدعم خطط الرئيس في أوكرانيا».

وفقا لنتائج استطلاع مركز «ليفادا أيد» فإن ٨٣ بالمئة من المستجيبين لأنشطة بوتن كرئيس، وهو ما يزيد بنسبة ١٢ بالمئة عن استطلاع أجري قبل الحرب، وهكذا، أصبح معدل موافقة بوتن الأعلى بين الروس منذ سبتمبر ٢٠١٧.

كما زادت المشاعر الإيجابية تجاه روسيا، وقال ٦٩ بالمئة إنهم يعتقدون بأن روسيا تتحرك في الاتجاه الصحيح، وهو ما يزيد بنسبة ١٧بالمئة.

يعلق الأكاديمي الروسي في جامعة «الصداقة بين الشعوب»، بأن وسائل الإعلام المحلية تربط موضوع العملية العسكرية بما حدث في الحرب العالمية الثانية، بخلاف العقوبات التي يعانيها الروس.

«لا بديل عن النصر»

ردا على تصريحات الرئيس الامريكي جو بايدن، خلال زيارته لأوكرانيا، الإثنين، بأن بوتن «فشل» في أوكرانيا، وأن واشنطن ستواصل دعم أوكرانيا، قال بوتن خلال الخطاب إن هزيمة روسيا في المعركة مستحيلة، منوها بأنه سيتم التعامُل بالشكل المناسب حيال تحويل الصراع في أوكرانيا إلى مواجهة عالمية.

في تلك الزاوية، يقول الباحث الروسي في تاريخ العلاقات الدولية سولونوف بلافريف، إن الحلف الغربي أوصل الأمور لحائط مسدود، ولا بديل عن الدخول في حرب شاملة، نتيجة عدة عوامل:

* مواصلة ضخ الأسلحة الغربية لأوكرانيا رغم مرور عام من النزاع.
* التحرك الغربي والامريكي تخطّى جميع الخطوط الحمراء، وأصبح الهدف بالفعل هو تدمير أمن روسيا.
* كلمة الرئيس بوتين بالبرلمان تُعدّ بداية لتوسيع نطاق العملية العسكرية لحسمها بانتصار وتحقيق شروط موسكو.
* خلال خطابه تابع بوتن قائلا: «الغرب يستخدم أوكرانيا كساحة للحرب. كلما زاد مدى الأسلحة التي يزود بها الغرب أوكرانيا، سنقوم بدفع العدو بعيدا عن أراضينا».

٣ رسائل

هنا يوضح بلافريف أن هناك ٣ رسائل من خطاب بوتن للجبهة الداخلية:

* أمن روسيا مرتبط بالنصر في أوكرانيا.
* العقوبات غير مؤثرة كما يصور إعلام الغرب.
* روسيا تتعرّض لحملة تشويه ممنهجة لإثارة الاضطرابات الداخلية.

* في إعلان مباشر لنية التصعيد من الجانب الامريكي، رد مستشار الأمن القومي الامريكي جايك ساليفان، على خطاب بوتن بأن خطاب بايدن المقرر، الثلاثاء عند الساعة ٤:٣٠ مساءً بتوقيت غرينتش في القلعة الملكية في وارسو، «لن يعرض أي نوعٍ من الخطط لإنهاء الحرب عبر الدبلوماسية».

روسيا تحارب في أوكرانيا من أجل «أراضيها التاريخية»

واعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأربعاء، في خطاب مقتضب خلال مهرجان وطني كبير في ملعب لوجنيكي

في موسكو، أن روسيا تحارب حاليا في أوكرانيا من أجل «أراضيها التاريخية».

واحتشد عشرات الآلاف من الأشخاص في ملعب لوجنيكي، الذي يتسع لـ٨١ ألف شخص، ولوحوا بالأعلام الروسية البيضاء والزرقاء والحمراء، فيما كانوا يستمعون إلى الأغاني الوطنية في انتظار وصول بوتين.

وقال بوتين، على منصّة: «اليوم، أخبرتني القيادة (العسكرية) أن معارك جارية داخل أراضينا التاريخية من أجل شعبنا».

وتابع: «اليوم، نحن ندافع عن مصالحنا وشعبنا وثقافتنا ولغتنا وأرضنا.. أمتنا بأكملها هي المدافع عن وطننا».

وأضاف: «المجد للمدافعين عن الوطن.. إنهم يقاتلون ببطولة وشجاعة.. نحن فخورون بهم».

وتحدث بوتين في أكثر من مناسبة عن «أراضي روسيا التاريخية». وفي أواخر يناير الماضي، قال إن الهدف من العملية العسكرية الروسية الخاصة هو «حماية روسيا وسكانها من أي تهديدات من الأراضي المجاورة التي هي أراضينا التاريخية».

في المقابل، تقول أوكرانيا إنها لن «تتوقف حتى يتم طرد آخر جندي روسي من الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك شبه جزيرة القرم».

مدفيديف: إذا أوقفت روسيا عمليتها العسكرية سيمزقونها لأشلاء

من جهته صرح نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف بأنه إذا ما أوقفت روسيا عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا دون تحقيق النصر فلن تبقى روسيا موجودة، وسيمزقونها إلى أشلاء.

جاء ذلك في منشور على قناة مدفيديف الرسمية على تطبيق «تلغرام»، حيث كتب:

بالأمس كان هناك خطاب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام الجمعية الفيدرالية، والذي جاء فيه ضمن أمور أخرى تعليق مشاركتنا في معاهدة «ستارت-٣»، وهو قرار طال انتظاره، أشرت إلى حتميته العام الماضي. قرار دفعت نحوه الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ودول «الناتو» ضد بلادنا. قرار سوف يكون له صدى كبير في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص.

وواصل ميدفيديف قائلا: «بعد كل شيء، كان لسان حال المؤسسة الامريكية الحاكمة حتى الآن: 'سوف نلحق بكم الضرر في كل مكان وفي كل شيء، سنزود نظام كييف بكميات هائلة من الأسلحة، وسنعمل على هزيمة روسيا، وسنقيّدكم وندمركم'، إلا أن الأمن الاستراتيجي قضية منفصلة، لا ترتبط بالسياق العام للعلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، بمثابة بقرة مقدسة».

وبالنسبة لميدفيديف فإن «هذا الاستنتاج هو أسوأ جريمة، هو خطأ فادح من الامريكيين، خطأ ناجم عن جنون العظمة، شعورهم بالتفوق والقدرة الدائمة على الإفلات من العقاب. بعد كل شيء، أصبح من الواضح لجميع القوى المتزنة أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد هزيمة روسيا، فيحق لنا إذن الدفاع عن أنفسنا بأي سلاح، بما في ذلك السلاح النووي. وكما قال فلاديمير بوتين بحق: «من المستحيل هزيمة روسيا في ساحة المعركة».

وبهذا يتم تعليق المشاركة «مؤقتا» في معاهدة «ستارت-٣».

وثيقة صينية حول التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية

*المرصد/فريق الرصد

قدّمت الصين، يوم الجمعة، وثيقة من ١٢ نقطة تتضمّن موقفها من النزاع في أوكرانيا، في الذكرى الأولى للحرب الروسية على أوكرانيا، والتي بدأت في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢.

ونشرت وزارة الخارجية الصينية عبر موقعها الإلكتروني بنود الوثيقة الـ١٢ تحت عنوان: «موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية». وجاء فيها:

احترام سيادة كلّ الدول

تدعو الصين إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي المعترف به عالمياً، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مشددة على وجوب التمسك بشكل فعّال بسيادة واستقلال ووحدة أراضي كلّ البلدان. وتلفت الصين بموجب هذا البند إلى ضرورة تمسّك جميع الأطراف بالمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، والدفاع عن العدالة الدولية، داعية إلى رفض المعايير المزدوجة.

التخلّي عن عقلية الحرب الباردة

يشدّد هذا البند على وجوب عدم السعي لتحقيق أمن دولة ما على حساب دول أخرى، أو تحقيق أمن المنطقة من خلال تعزيز أو توسيع الكتل العسكرية، مؤكداً أن على جميع الأطراف معارضة السعي لتحقيق الأمن على حساب أمن الآخرين، ومنع المواجهة، والعمل معاً من أجل السلام والاستقرار في أوراسيا. ويدعو هذا البند أيضاً إلى المساعدة في تشكيل هيكل أمني أوروبي متوازن، وفعّال، ومستدام، مع مراعاة السلام والاستقرار في العالم على المدى الطويل.

وقف القتال

تؤكد الصين أن على جميع الأطراف التحلي بالعقلانية وضبط النفس، وتجنّب تأجيج النيران ومفاقمة التوترات، لأن الصراع والحرب لا يفيدان أحداً. وتشير إلى أن على جميع الأطراف دعم روسيا وأوكرانيا للعمل في الاتجاه نفسه، واستئناف الحوار المباشر في أسرع وقت، من أجل تهدئة الوضع تدريجياً، والتوصل في نهاية المطاف إلى وقف شامل لإطلاق النار.

استئناف محادثات السلام

تعتبر الصين أن الحوار والتفاوض هما الحلّ الوحيد القابل للتطبيق في الأزمة الأوكرانية، مشددة على وجوب تشجيع ودعم كلّ الجهود التي تُفضي إلى تسوية سلمية للأزمة. وإذ تؤكد أنها ستواصل لعب دور بنّاء في هذا الصدد، تشير إلى ضرورة أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بالنهج الصحيح لمساعدة أطراف النزاع على فتح الباب أمام تسوية سياسية في أقرب وقت ممكن.

حلّ الأزمة الإنسانية

تؤكد بكين وجوب تشجيع ودعم كلّ التدابير التي تؤدي إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية، مع عدم تسييس القضايا الإنسانية، داعية إلى تأمين سلامة المدنيين بشكل فعّال، وإنشاء ممرات إنسانية لإجلائهم من مناطق النزاع.

حماية المدنيين وأسرى الحرب

تشدّد الصين على ضرورة التزام أطراف النزاع بشكل صارم بالقانون الدولي، وتجنّب مهاجمة المدنيين أو المنشآت المدنية، واحترام الحقوق الأساسية لأسرى الحرب. وتؤكد الصين دعمها تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، داعية جميع الأطراف لخلق ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق هذا الغرض.

المحافظة على سلامة محطات الطاقة النووية

تعارض الصين، وفق هذا البند، الهجمات المسلّحة ضد محطات الطاقة النووية أو أي منشآت نووية سلمية أخرى، وتدعو كلّ الأطراف للامتثال للقانون الدولي. وتؤكد دعمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعب دور بنّاء في تعزيز سلامة وأمن المنشآت النووية السلمية.

التقليل من المخاطر الاستراتيجية

تشدّد بكين على وجوب عدم استخدام الأسلحة النووية، وعدم خوض حرب نووية، مؤكدة ضرورة معارضة التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ووجوب منع الانتشار النووي وتجنّب أزمة نووية. وتؤكد الصين بموجب هذا البند معارضتها استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من قبل أي دولة تحت أي ظرف كان.

تسهيل تصدير الحبوب

تؤكّد هذه النقطة أنه يتعيّن على جميع الأطراف تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي وقّعتها كلّ من روسيا، وتركيا، وأوكرانيا، والأمم المتحدة، وذلك بشكل كامل وفعّال، وبطريقة متوازنة، ودعم الأمم المتحدة للعب دور مهم في هذا الصدد. وتعتبر أن مبادرة التعاون بشأن الأمن الغذائي العالمي التي اقترحتها الصين توفّر حلاً عملياً لأزمة الغذاء العالمية.

وقف العقوبات الأحادية

ترى الصين أن العقوبات الأحادية وسياسة الضغط القصوى لا يمكن أن تحلّ المشكلة، بل هي تخلق مشكلات جديدة، مؤكدة معارضتها العقوبات الأحادية غير المصرّح بها من قبل مجلس الأمن. وتشدد على وجوب أن تتوقف الدول المعنية عن إساءة استخدام العقوبات الأحادية ضد الدول الأخرى.

الحفاظ على استقرار الصناعة وسلاسل التوريد

تعتبر بكين، وفق هذا البند، أن على جميع الأطراف الحفاظ بجدية على النظام الاقتصادي العالمي الحالي، ومعارضة استخدام الاقتصاد العالمي كأداة أو سلاح لأغراض سياسية.

تشجيع إعادة الإعمار

تلفت الصين هنا إلى أن على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات لدعم إعادة الإعمار بعد الصراع في مناطق النزاع، مؤكدة استعدادها لتقديم المساعدة ولعب دور بنّاء في هذا المسعى.

ما موقف أوكرانيا؟

رحّب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي ببعض عناصر الاقتراح الصيني لوقف إطلاق النار في الحرب الروسية على أوكرانيا، لكنه قال إن الدولة التي تدور فيها الحرب هي التي ينبغي أن تُطلق خطة السلام.

وأضاف في مؤتمر صحافي بكييف، وفق «رويترز»: «أعتقد أن من الصواب الاعتقاد بأنه إذا كانت هناك أفكار تتوافق بطريقة أو بأخرى مع احترام القانون الدولي وسلامة الأراضي... فلنعمل مع الصين في هذه النقطة»، ومضى قائلاً «ولم لا؟».

وقال زيلينسكي، الذي أوضح أن الصين لم تقدم خطة حقيقية، بل بعض «الأفكار»، إن هناك بعض الأجزاء التي لا يوافق عليها. وحث بكين على عدم تزويد موسكو بالسلاح، لكنه أوضح أن تفكير بكين؛ حليفة روسيا، في التوسط في السلام أمر مبشر.

وأعلن زيلينسكي أنه يعتزم عقد اجتماع مع نظيره الصيني شي جين بينغ، الشريك الوثيق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعد تقديم بكين مقترحات لتسوية النزاع.

وقال زيلينسكي خلال مؤتمر صحافي «أنوي لقاء شي جين بينغ. سيكون ذلك مهماً للأمن العالمي. الصين تحترم وحدة الأراضي، ويجب أن تفعل كل شيء لضمان مغادرة روسيا أراضي أوكرانيا».

من جهته، قال ميخايلو بودوليلياك، أحد كبار معاوني زيلينسكي، إن أي خطة لإنهاء حرب روسيا في أوكرانيا لا بد أن تشمل انسحاب القوات الروسية إلى حدود أوكرانيا عام ١٩٩١.

موقف روسيا

أعلنت روسيا، الجمعة، أنها «تقدّر» جهود الصين لوضع حد للنزاع في أوكرانيا، مع تشديدها على ضرورة الاعتراف بضم موسكو لأربع مناطق أوكرانية تطالب بها. وقالت الخارجية الروسية في بيان «نشاطر بكين اعتباراتها»، لكنها أكدت أن على كييف «الاعتراف بالحقائق الجديدة المتصلة بالأراضي»، في حين تشمل الاقتراحات الصينية احترام «وحدة أراضي» أوكرانيا، وفق «فرانس برس».

*واشنطن وحلفاؤها

قال الرئيس الامريكي جو بايدن لقناة «إيه.بي.سي نيوز» إن فكرة أن الصين تتفاوض على نتائج الحرب في أوكرانيا ليست عقلانية، لافتاً إلى أن «(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين يصفّق لها، فكيف يمكن أن تكون جيدة». وأضاف: «لم أرَ شيئاً في الخطة من شأنه أن يشير إلى أن هناك شيئاً سيكون مفيداً لأي شخص غير روسيا، في حالة اتباع الخطة الصينية».

امريكياً أيضاً، تجاهل مستشار الأمن القومي الامريكي جيك سوليفان، في حديث إلى شبكة «سي.إن.إن»

الامريكية، المقترح الصيني، معتبراً أنه كان يجب أن ينتهي عند النقطة الأولى، وهي «احترام سيادة كلّ الدول»، ومؤكداً أن الحرب يمكن أن تنتهي غداً إذا توقفت روسيا عن مهاجمة أوكرانيا، وقامت بسحب قواتها.

حلف شمال الأطلسي

بدوره، قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ناتو) ينس ستولتنبرغ من إستونيا إن الصين لا تتمتع بمصداقية كبيرة، في ضوء فشلها في إدانة حرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وفق وكالة «بلومبرغ».

الأمم المتحدة

من جهته، قال المتحدّث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك «أعتقد أن الخطة التي قدمتها الحكومة الصينية مساهمة مهمة. أعتقد أنّ الدعوة إلى ضرورة تجنب استخدام أسلحة نووية تكتسي أهمية خاصة»، مشددا على «المسؤولية المشتركة» للتوصل إلى «سلام عادل»، الأمر الذي دعت إليه غالبية واسعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المفوضية الأوروبية

ومن إستونيا أيضاً، اعتبرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين أن الصين لم تعرض خطة سلام، بل بعض المبادئ. وأضافت «سننظر في المبادئ بالطبع، لكننا سننظر إليها في ضوء انحياز الصين إلى أحد الطرفين».من جهته، اعتبر رئيس لاتفيا إيجيلز ليفيتس أن المبادرة الصينية ليست أمراً يمكن أن تقبله أوكرانيا.

الاتحاد الأوروبي

وقال خورخي توليدو، سفير الاتحاد الأوروبي لدى الصين «لا يوجد أي ذكر لمعتد (في النص)، وهو أمر غريب بعض الشيء لأن من الواضح أن هناك معتديًا. رسالتنا إلى الصين هي أن عليها مسؤولية ... ضمان احترام مبادئ وقيم وأهداف الأمم المتحدة ، ولا سيما في مسائل الحرب والسلام».

أما مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الذي قال إنه لا يريد «رفضها»، فرأى قبل اجتماع لمجلس الأمن الدولي أنّ الوثيقة الصينية «ليست خطة سلام، إنها موقف تعيد فيه الصين تأكيد جميع المواقف التي تم التعبير عنها منذ البدء».

بدوره، قال الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير «ما زال من المشكوك فيه أن تكون الصين، القوة العالمية، ترغب في أداء ... دور بناء».

ألمانيا،

أعرب الرئيس فرانك فالتر شتاينماير عن «تشكيكه» في إمكانية أن تلعب الصين «دوراً بنّاءً» من أجل

السلام في أوكرانيا.

وقال، خلال مراسم في برلين مع مرور عام على بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، إن «أي اقتراح بنّاء يقربنا من سلام عادل هو موضع ترحيب»، لكنه أضاف: «لا يزال من المشكوك فيه أن تكون الصين، القوة العالمية، ترغب في لعب مثل هذا الدور البنّاء».

بريطانيا

وفي موقف مخالف، أكد وزير الدفاع البريطاني بن والاس أنه يثق بأن بكين ترغب في تسوية الصراع، لافتاً إلى أن فكرة أن الصين يمكن أن تقدم أسلحة لدعم الغزو الروسي لأوكرانيا لن تسهم في حلّ الصراع.

وقال والاس لـ«سكاي نيوز»، عند سؤاله عن تقارير تفيد بأن الصين ربما تورد أسلحة لروسيا: «إذا قدمت الصين (السلاح) لدولة انتهكت القانون الدولي بشأن سيادة أوكرانيا وترتكب جرائم حرب، فهذا لن يساعد في جلب السلام». وأضاف: «لكنني واثق أيضاً من أن الصين واضحة تماماً بشأن أنها تريد انتهاء هذه (الحرب)».

مبادرة تفتقر إلى التفاصيل

وفي تحليل للوثيقة الصينية، أشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» الامريكية، الجمعة، إلى أنها لخّصت مجموعة من المواقف العامة التي اتخذها الرئيس الصيني شي جين بينغ ومسؤولون آخرون منذ فترة طويلة، بشأن الحرب في أوكرانيا، لافتة إلى أنه على الرغم من أنها كانت تفتقر إلى التفاصيل، إلا أنها بدت وكأنها توجه تحذيراً مستتراً لموسكو بعدم تصعيد الصراع باستخدام الأسلحة النووية.

ولم تذكر الوثيقة صراحة الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي، لكن يبدو أن الصين تنتقد التحالف بسبب سعيه إلى «أمن دولة على حساب أمن الآخرين»، وهي حجة تم استخدامها في دعم واضح لمنطق روسيا لشنّ حرب، وفق «وول ستريت جورنال».

وقالت الصحيفة إن الوثيقة الصينية لم تطرح جدولاً زمنياً لمحادثات السلام، كما لم تقدّم عرضاً لاستضافة المفاوضات.

وصوّر أكاديميون صينيون الوثيقة على أنها محاولة من بكين لتوضيح وجهة نظرها بشأن أوكرانيا، و«فضح التشهير الغربي بشأن نواياها». وفي هذا السياق، كتب الأستاذ في جامعة رينمين في بكين جين كانرونغ على وسائل التواصل الاجتماعي إن الولايات المتحدة كثيراً ما نشرت شائعات حول الصين، قائلة إن الصين تريد الانخراط ومساعدة روسيا، مضيفاً: «هذا محض هراء».

في المقابل، يقول بعض الخبراء الغربيين إن الوثيقة تشير إلى الصين كمساهم في أي حل للصراع، لكن افتقارها إلى التفاصيل يضع الكرة في ملعب الأطراف الأخرى. وهنا، يقول المؤرخ في معهد هوفر في جامعة ستانفورد مايكل أوسلين: «إنه موقف دبلوماسي خالٍ من المحتوى»، مضيفاً: «يقول كلّ شيء، ولا يلتزم بأي شيء».

أرفيند موهان*

مستقبل العولمة في عصر تنافس القوى العظمى

* «موديرن دبلوماسي»

تشير التطورات الأخيرة إلى أن نهج الولايات المتحدة في السياسة الاقتصادية الدولية يمر بتغير دراماتيكي. فقد أدت الحاجة الملحة إلى إزالة الكربون، وخلق وظائف تصنيع ذات قيمة عالية، والانخراط في مواجهة جيوسياسية مكثفة، إلى عودة السياسة الصناعية في الولايات المتحدة.

ويشكل قانون الحد من التضخم أكبر استثمار اتحادي على الإطلاق لمكافحة تغير المناخ، والذي سيساعد البلاد على التقليل من انبعاثات الكربون بحلول العام ٢٠٣٠. ومن خلال تقديم الإعانات والإعفاءات الضريبية لشركات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الخضراء، يسعى القانون أيضًا إلى تعزيز التصنيع الامريكي -وقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة

حلفاء امريكا في أوروبا وآسيا.

كما واصل بايدن أيضًا العديد من سياسات ترامب التجارية العقابية، وبدأت الولايات المتحدة في التنصل من أحكام منظمة التجارة العالمية التي تتعارض معها، وبالتالي تقويض النظام التجاري الذي كانت قد صاغته هي نفسها إلى حد كبير. ولم تعد الفعالية المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية واضحة بينما تنضم الولايات المتحدة إلى الصين في تجاهل قواعدها.

كما أن "الحرب التقنية" التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الصين لا تظهر أي بوادر للتراجع.

وقالت إدارة بايدن بعبارات لا لبس فيها، إنها تسعى إلى أن تكون رائدة في تقنيات الحوسبة، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا النظيفة لأنها تعتبر هذه المجالات ضرورية للأمن القومي.

وإذا نظرنا إلى كل هذا معًا، فإن التحول إلى الحمائية في سياسة الولايات المتحدة والابتعاد عن نظام التجارة الحرة قد أزعج بطبيعة الحال الأصوات الداعية إلى الحرية الاقتصادية.

تحذر "الإيكونوميست" من أن يؤدي تبني الدول لسياسة صناعية قوية إلى تعطيل الكفاءة الاقتصادية وسيادة تفكير الحاصل الصفري.

وسوف يعرض أولئك الذين يرفضون التعلم من التاريخ قضية الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق مرة أخرى للخطر. وتبقى المخاوف من صعود القومية الاقتصادية مشروعة.

يمكن أن يؤدي استخدام العقوبات والتعريفات والرقابة على الصادرات إلى مزيد من الاحتكاك الجيو-اقتصادي وتصعيده إلى نزاع مسلح.

وقد أدت هذه المخاوف إلى نقاش محتدم: ما مستقبل العولمة؟ هل يقترب عصر التكامل الاقتصادي الأكبر من نهايته؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما التداعيات على السلم والأمن الدوليين؟

قبل بحث هذه القضايا، من المهم أن نذكر بإيجاز سبب توتر المزاج المناهض للعولمة في العديد من البلدان الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

أدى تطبيق النظرة النيوليبرالية لفلسفة العولمة إلى تفاوتات واسعة في الدخل وخسارة الوظائف الصناعية ذات الرواتب المجزية في الغرب، واستعصت فوائد العولمة على الطبقات الوسطى الغربية.

وبينما انتشرت المضاربات المالية المحفوفة بالمخاطر، كان الاقتصاد الحقيقي محرومًا من الاستثمارات. وأدى عصر "العولمة المفرطة"، كما جادل منتقدوها، إلى تقليص سيادة الدول على حكم نفسها، ومنح الشركات متعددة الجنسيات امتياز وضع قواعد الاقتصاد.

> "على منتقدي النيوليبرالية ألا يفترضوا أن البديل سيؤدي إلى عالم أكثر اعتدالا"

وكان هدف أنصار العولمة النيوليبراليون هو عزل الاقتصاد العالمي عن صخب وضجيج السياسات الديمقراطية الوطنية.

ولذلك لم يكن مفاجئًا أن يصبح الحديث عن استعادة السيطرة لازمة شائعة. ومع ازدياد شعبية العصر الجديد للسياسة الصناعية، أصبحت أصولية السوق الحرة يتيمة سياسيًا.

أضافت المخاوف الأمنية الدولية إلى رد الفعل المحلي العنيف ضد العولمة غير المقيدة.

وأدى الوباء والحرب في أوكرانيا إلى إدراك أنه يجب تحويل سلاسل التوريد إلى أقصى حد ممكن بعيدًا عن الخصوم. وترغب الولايات المتحدة أيضًا في الحفاظ على هيمنتها على التكنولوجيا المتقدمة -كما تفعل مع حظر تصدير أشباه الموصلات، التي تسعى إلى إبعادها عن أيدي المنافسين الجيوسياسيين مثل الصين.

ومن المرجح أن تستمر صياغة السياسة الصناعية للولايات المتحدة في المستقبل بعبارات معادية للصين من

أجل تجميع التحالفات المحلية اللازمة لتمرير التشريعات في كونغرس يعاني من الجمود.

في حين أن العولمة انتشلت مئات الملايين من الناس من الفقر (على الرغم من أن الخيارات السياسية في بلدان مثل الصين كانت في كثير من الأحيان أكثر بعدًا عن التقليدية مما يقترحه الليبراليون الجدد)، فليس من الدقة رسم عصر العولمة المتلاشي من دون إلقاء الضوء على عيوبها.

في الواقع، تنافست الدول اقتصاديًا من خلال تحقيق تكاليف عمالة منخفضة وتخفيضات ضريبية. وسعت البلدان إلى تحسين قدرتها التنافسية الدولية من خلال خفض الأجور بشكل مباشر أو غير مباشر وتقليص الطلب المحلي.

ووضعت العولمة الاقتصادية في عالم التصنيع عمال العالمَين، المتقدم والنامي، في سباق نحو القاع.

وكتب مايكل بيتيس في رده على اقتراحات مجلة الإيكونوميست: "إن نظام التجارة العالمية ورأس المال خلال العقود الأربعة أو الخمسة الماضية كان من بين أكثر الأنظمة افتقارًا إلى التوازن وتشوها وحمائية في التاريخ".

وهكذا، فإن افتراض أن البلدان ليس لديها خيار سوى التراجع عن العولمة النيوليبرالية أو تبني سياسات تجارية، هو خيار خاطئ.

يمكن أن تكون التجارة المفتوحة متوافقة مع سياسات إعادة التوزيع محليًا كما أظهرت الديمقراطيات الاجتماعية في شمال أوروبا. وللمضي قدمًا، يجب على البلدان التي لديها فائض تجاري مستمر تحسين القوة الاستهلاكية لمجموعاتها الأضعف اقتصاديًا.

وإذا ظهرت كتل تجارية جديدة بين الدول ذات التفكير المتماثل، فإنها يجب أن تسعى إلى تحرير التجارة بينما تأخذ في الاعتبار أيضًا توفير حماية أكبر للعمال.

لا تحمل العولمة اليوم الطابع الانتصاري نفسه الذي ميزها في التسعينيات. لقد أصبح مستقبل العولمة، بعد تجريده من غائيته التقدمية، ذا نهاية مفتوحة أكثر من السابق. ومع ذلك، في الوقت الذي ينقسم فيه الاقتصاد العالمي -في ما يسميه صندوق النقد الدولي التفتت الجغرافي الاقتصادي المدفوع بالسياسات- فإنه يمكن طرح بعض النقاط الحاسمة حول مستقبل العولمة.

أولا،

على عكس التكرار النمطي السابق للعولمة، الذي تمت صياغته تحت رعاية دولة مهيمنة، لن تعمل الترتيبات التجارية الآن تحت مظلة واحدة.

> "امريكا تستغل التصدع العالمي للمزايدة على الصين من أجل الهيمنة الاقتصادية"

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات حديثة حول تجزئة التجارة، فقد ازدادت الإجراءات الحمائية في جميع أنحاء العالم. وبذلك، حتى لو لم ينخفض حجم التجارة بشكل كبير (منذ الأزمات المالية العالمية للعام ٢٠٠٨، ظلت التجارة الدولية كحصة من الاقتصاد العالمي راكدة في الغالب؛ استقرت العولمة ولكنها لم تعكس مسارها)، فإن نمط التجارة المعولمة يُرجح أن يكون مختلفًا.

على عكس حقبة العولمة المفرطة، سوف تتبع البلدان الآن طرقًا مختلفة في رسم أنظمتها السياسية والاقتصادية. وإذا كانت الولايات المتحدة تقوض نظام بريتون وودز(١)، فليس من العدل توقع امتثال الدول الأخرى لهذا النظام.

سوف يتعين على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية التمتع بقدر أكبر من المرونة لتعكس الظروف المتغيرة.

ثانيا،

سوف يتم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد المزيج

الجديد من العولمة من قبل دولة الأمن القومي. على سبيل المثال، دافعت كاثرين تاي، الممثلة التجارية للولايات المتحدة، ضد قرار منظمة التجارة العالمية بالقول، من بين أمور أخرى، إن إجراءات بلدها كانت تهدف إلى حماية الأمن القومي.

وسوف يسير مستوى أكبر من الانخراط جنبًا إلى جنب مع النضال من أجل تحقيق نفوذ أكبر نسبيًا ومن قبل الدول التي تتطلع إلى "تسليح الاعتمادية المتبادلة".

ثالثا،

يجب ألا يؤدي المنطق المادي للعولمة الاقتصادية إلى تسوية جميع الاختلافات بين القوى العظمى كما كان يُفترض ويؤمل.

كانت العولمة النيوليبرالية غير مبالية إزاء نوع النظام. وكان من المتوقع إلى حد كبير أن يظل بإمكان البلدان ذات التوزيعات السياسية المختلفة الالتزام بنظام تجاري واحد.

لكن هذا الرأي يتغير الآن. فقد دفعت المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين صانعي السياسة والمعلقين في واشنطن إلى الحديث عن "إعادة توطين التصنيع" أو "أولوية التعهيد للأصدقاء" -وهي محاولة لإعادة تشكيل سلاسل التوريد باتجاه البلدان المفضلة.

العولمة تردُّ

ومع ذلك، يشكل إنشاء نظام جيو اقتصادي جديد تحديًا كبيراً لأن معظم البلدان لا تحبذ أن تضع نفسها في معسكر واحد حصريًا.

وفي حين أنه كان هناك انخفاض في حجم استثمار الشركات الامريكية في الصين، فإن بكين تواصل جذب استثمارات أجنبية مباشرة عالية من البلدان الأخرى.

وعلى الرغم من تصعيد الخطاب من بعض الجهات، فإن فك الارتباط الاقتصادي الكامل بين الولايات المتحدة والصين ليس أمرًا مطروحًا على الأجندة بشكل فوري.

ومن الصعب ابتلاع كل من الحكمة والعملية في استراتيجية تسعى جاهدة إلى عزل الصين اقتصاديًا.

ومع ذلك، سوف تعمل الشركات على التأكد من ألا تقتصر سلاسل التوريد الخاصة بها على دولة واحدة، وسوف تحاول الإبقاء على الإمدادات أكثر محلية وإقليمية.

كما يمكن أن يتوقع المرء المزيد من التآزر بين الحكومة وقطاع الأعمال.

رابعا

ستلعب الدولة دورًا أكبر بشكل واضح في الشؤون الاقتصادية. لم تسع النيوليبرالية، من جانبها، إلى نزع الطابع السياسي عن الاقتصاد من خلال التخلص من دولة متعجرفة -بدلاً من ذلك، استخدمت سلطة الدولة للإبقاء على قدسية السوق غير المقيدة بالسياسات الديمقراطية.

> "المخاطر المتصاعدة بين أكبر اقتصادين في العالم مرتفعة الآن"

وتتطلب مواءمة سياسات المقاطعة مع الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بعد كل شيء استخدام اليد الثقيلة للدولة وليس سلطة إزالة الضوابط كما كان يُفترض في كثير من الأحيان.

لا يمكن أبدًا فصل الاقتصاد والسياسة عن بعضهما بعضا بشكل كامل، ونحن ندخل عالمًا سوف يظهر فيه التشابك بين الاثنين بشكل أكثر وضوحًا.

خامسًا،

من المرجح أن تميز السنوات المقبلة مرة أخرى رؤية تجارة لينة للتعاون الدولي والصداقة. ويمكن تعقب الفكرة القائلة إن التجارة المحرَّرة هي محرك للسلام الدولي إلى قرون مضت.

العولمة تردُّ

كما نشَّط هذا الاعتقاد أيضًا مؤسسات العالم الحديث. ويعتقد كورديل هال، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو مهندس رئيسي لنظام التجارة في فترة ما بعد الحرب، بأن قدرًا أكبر من التجارة سيؤدي إلى سلام دائم.

وكان التسويغ الشهير الذي قدمه روبرت شومان لتأسيس اتحاد اقتصادي أوروبي أوثق، يطمح إلى جعل الحرب "ليست مجرد شيء لا يمكن تصوره فحسب، بل ومستحيلة ماديًا".

ولكن، لم يعد من الممكن افتراض أن التجارة هي المحرك للسلام والوحدة العالميين. ويبدو أن المنطق يسير في الاتجاه المعاكس: السلام هو الشرط المسبق للتجارة.

بعد نهاية الحرب الباردة، قامت امريكا، إلى جانب حلفائها، باستخدام العولمة النيوليبرالية كأداة نشطة في السياسة الخارجية.

وكانت المقامرة تتمثل في أن اندماج دول مثل الصين وروسيا في الاقتصاد العالمي لن يؤدي إلى زيادة الرخاء العالمي فحسب، وإنما سيجعل العالم مكانًا أكثر أمانًا أيضًا.

وفي ضوء ذلك، لم تكن العولمة الليبرالية الجديدة مجرد وصفة اقتصادية -لطالما شدد مناصروها على الفوائد السياسية والجيواستراتيجية.

وقد كذبت العدوانية والنزعات التحريفية الصينية والروسية بالتأكيد تلك الافتراضات المتفائلة الساذجة. لم تتحقق الآمال بشأن الإصلاحات السياسية الداخلية لجعل هذه الدول أقل استبدادية، ولا السعي إلى الحد من المنافسة بين القوى العظمى.

لقد تغير التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة الآن: إذا لم يؤدِّ تسخير الاعتمادية المتبادلة إلى خلق ظروف للسلام الدائم، فإن مزيجًا من فك الارتباط والرقابة على الصادرات والعقوبات سوف يعيق نمو الاقتصادات المنافسة مثل الصين؛ إذا لم تؤد سياسة الجزرة إلى تحقيق النتيجة المتوقعة، فينبغي استخدام العصا بشكل مناسب للحفاظ على الهيمنة.

وعلى الرغم من أن نظراتهم مبررة، يجب على منتقدي العالم النيوليبرالي ألا يفترضوا أن الطريق البديل الذي يتم رسمه الآن سيؤدي إلى عالم أكثر اعتدالاً.

كان لامريكا ما يبرر انسحابها من الاقتصاد المفرط في العولمة لتصحيح اختلالاتها الهيكلية الداخلية، لكنها شرعت الآن، بقيادة مؤسسة أمنية قومية كسبت المزيد من التمكين، في الانحراف نحو أقصى الطرف الآخر -مستغلة عالمًا متصدعًا للمزايدة على الصين في حرب تُخاض من أجل الهيمنة الاقتصادية.

> **سوف تعيش بقية العالم في ظل هذه الحالة من عدم اليقين**

والمخاطر المتصاعدة بين أكبر اقتصادين في العالم مرتفعة الآن، وسوف تعيش بقية العالم في ظل هذه الحالة من عدم اليقين.

(١) اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods: الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من ١ إلى ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٤٤ في غابات بريتون في نيوهامبشر بالولايات المتحدة الامريكية.

وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة، ووضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية.

*أرفيند موهان Arvind Mohan: طالب يدرس لنيل درجة الماجستير في برنامج العلاقات الدولية ودراسات المنطقة في جامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي.

ترجمة: علاء الدين أبو زينة/الغد الاردنية

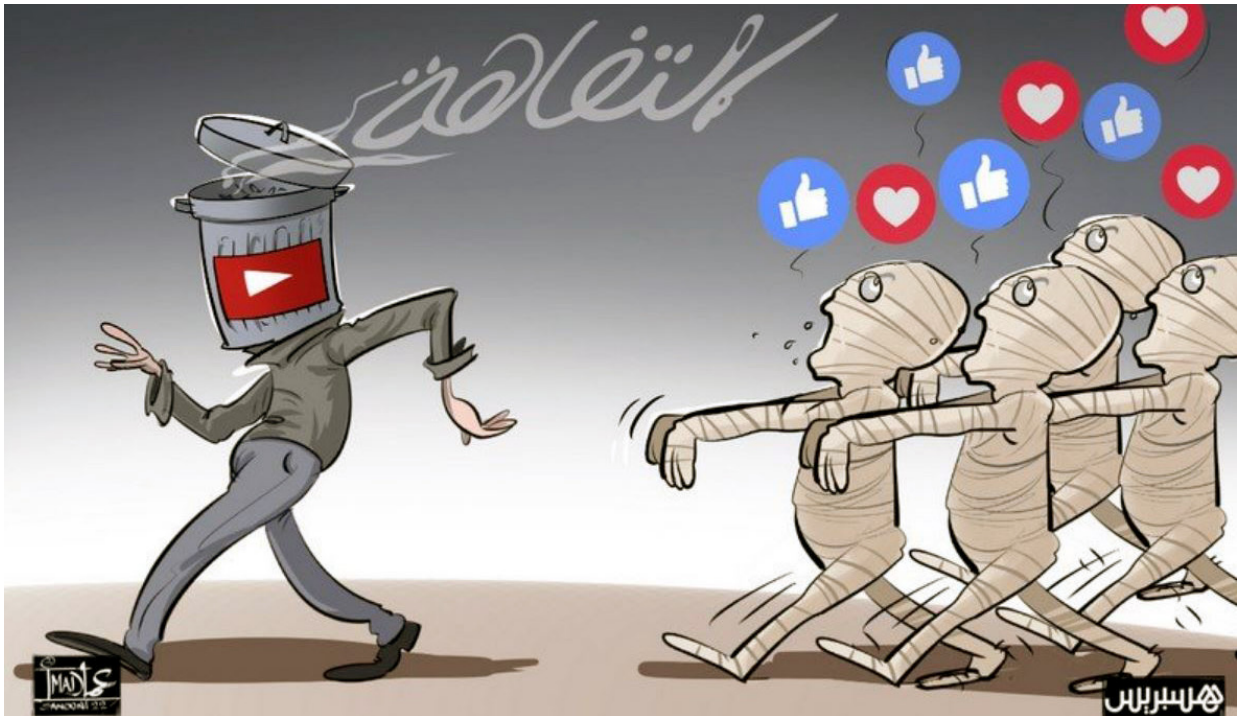

د. إدريس لكريني

التفاهة.. وتصريف الأزمات

اعتادت كثير من النظم السياسية في عدد من الدول على الاشتغال بمنطق المؤامرة والإدارة بالأزمات، سبيلاً لصرف نظر الرأي العام عن قضاياه الحقيقية، وللتغطية على كثير من الإخفاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتخبّط فيها.

وينطوي هذا الأسلوب على قدر كبير من الخطورة، بالنظر إلى كونه يقوم على الخداع والمكر، وعلى مصادرة الحقوق والحريات، وإعطاء الأولوية للمصالح الشخصية على حساب تحقيق المصالح العامة. وتحفل التجارب الدولية بهذه الممارسات التي لم تُستثن منها حتى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة.

وتشير الممارسات الدولية إلى أنه كلما تعقّدت الأزمات واشتدّ حرج بعض صانعي القرار أمام الرأي العام، زادت إمكانية افتعال أزمات وهمية لتصريف نظيرتها الحقيقية. وتزداد خطورة هذه الآلية مع تطور تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي التي تحولت معها من آليات للتواصل إلى قنوات حقيقية للضغط وتوجيه الرأي العام، ما سمح ببروز عدد من المؤثرين الذين يحظون بمتابعات واسعة في أوساط المجتمع بكل مكوناته، وذلك من خلال ترويج محتويات فنية ورياضية وسياسية بأشكال مبهرة، لا تخلو في جزء كبير منها من مضامين تافهة، يحركها أساساً هاجس الشهرة والكسب السريع للمال، وكثيراً ما تمس مواضيعها بحقوق الإنسان؛ بل تحرض أحياناً على العنف والكراهية، أو تسقط في نشر التفاهات والشائعات والمعلومات الخطأ، والجري وراء الفضائح وافتعالها.

لا يمكن إنكار الجهود التي قامت بها كثير من الدول في ضبط المجال الرقمي بشكل عام، عبر سنّ قوانين،

حاولت من خلالها الموازنة بين حماية حرية التعبير التي تدعم النشر الإلكتروني بكل أشكاله، انسجاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان من جهة، والحرص على ضمان الأمن الرقمي عبر مواجهة الجرائم الرقمية المختلفة، بقدر من الصرامة، من جهة أخرى. غير أن الأمر يطرح أكثر من سؤال، وبخاصة عندما تتورط نظم سياسية بكل ثقلها في دعم هذه الشبكات؛ بل وتكليفها برسائل تسويقية «لإنجازاتها» ومكتسباتها الوهمية، وتصفية حساباتها مع خصومها، حيث أصبح كثير من المؤثرين يحظون باهتمام ملحوظ من قبل وسائل الإعلام الرسمي في عدد من الدول.

ويزداد الأمر خطورة في المنطقة العربية التي تعيش مجموعة من بلدانها على إيقاع كثير من المشاكل والمعضلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعمّقها بعض النقاشات التافهة التي يطرحها جزء من هذه الشبكات، سواء بتكريس الرداءة والسطحية، أو بإذكاء الصراعات والأحقاد والكراهية بين شعوب يجمعها مشترك حضاري تاريخي، أو عبر الاشتغال بمنطق إثارة الفضائح والسجالات المبتذلة..

إن الاهتمام والتشجيع اللذين يحظى بهما رواد ترويج هذه التفاهات، غالباً ما يقابله تهميش وتقليل من شأن أدوار النخب المثقفة داخل المجتمع، بصور مباشرة أو غير مباشرة، بينما يتحمّل عدد من المثقفين أنفسهم، مسؤولية الانزواء والنأي عن مواكبة الشأن العام بالتحليل والنقد.

لا يخلو الترويج للتفاهة من خطورة حقيقية تطال المجتمع والدولة معاً، فكثيراً ما يتم ترويج عدد من المضامين السطحية وتحويلها إلى قضايا رأي عام، على حساب ملفات مهمة تؤرّق بال فئات واسعة من المجتمع، ما يشكّل هدراً للطاقات والفرص، وانحرافاً بالنقاشات العمومية، كما أن هذا الترويج غالباً ما يوازيه أيضاً، تغييب ملحوظ لأدوار عدد من القنوات الوسيطة داخل المجتمع، والتي يفترض أن تحظى بمهام ومسؤوليات سياسية واجتماعية وثقافية وتعليمية، كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات، والإعلام المهني، وهيئات المجتمع المدني، ومختلف المؤسسات التعليمية، باعتبارها صمام أمان داخل المجتمعات، ما يجعل «التغييب» خطراً حقيقياً يهدد استقرار الدول ويفقدها توازنها.

وتبرز الكثير من الوقائع والأحداث الدولية أن حبل الكذب يظل قصيراً، فالمبالغة في الترويج لمنجزات داخلية، وخارجية للاتحاد السوفييتي سابقاً، لم تحل دون انهياره بشكل فجائي، كما أن التسويق لقدرات وهمية لعدد من النظم التي توّرطت في معارك خارجية كبرى، لم يحل دون رحيلها بشكل مهين، تحت ضغط محكّ الواقع الذي كشف زيف شعارات تحيل إلى «قوة» لا تستند إلى مقوّمات داخلية تُسندها.

> **مراهنة بعض النظم على هذه القنوات، لتصريف أزماتها، هو خيار فاشل**

أخيراً يمكن القول إن مراهنة بعض النظم على هذه القنوات، لتصريف أزماتها، هو خيار فاشل؛ بل هو مغامرة غير محسوبة، ذلك أن كسب رهانات التنمية والممارسة الديمقراطية، لا يتأتّى إلا بفتح المجال أمام النخب الحقيقية لإرساء نقاشات بنّاءة أمام القنوات والمؤسسات الوسيطة للاستئثار بأدوارها ومسؤولياتها المجتمعية، في إطار من الحرية.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

الموسم الثاني للإنصات المركزي